



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

# تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

اعداد الطالبة:

الأستاذة المشرفة:

- جلاوي رشا أسماء

- د. ساجي فاطيمة

اللجنة الماقشة:

رئيسا	أستاذ مساعد أ	مسري جيلالي
مقرا	أستاذة محاضرة أ	ساجي فاطيمة
مناقشا	أستاذ مساعد ب	بن قطيب علي

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ .....

السنة الجامعية: 2019/2018

# شكر وتقدير

\* ان الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكد \*

اشكر الله العلي القدير لتوفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع

وبأسمى عبارات الامتنان والشكر والتقدير التي يعجز اللسان عن نطقها أتقدم بالشكر الجزيل والخاص إلى الأستاذة الفاضلة "ساجي فاطيمة" لقبولها الإشراف والتأطير لبحثي وعلى كل مساعدة قدمتها لي وكذا جل النصائح القيمة والمفيدة التي أرشدتني بها راجية من المولى عز وجل ان يوفقها في حياتها المهنية والعائلية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لعمال البنك الوطني الجزائري ونخص بالذكر "ميدون العربي".

والى كل الاساتذة الذين أشرفوا على تعليمي من بداية مشوارنا الدراسي الى غاية هذه المرحلة.

الى كل من ساعدني ولو بابتسامة صادقة.

## شكراً

## الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وثمره جهدي إلى:

أرواح من في الوجود التي تشرق الشمس على

ابتسامتها أمي الغالية "فوزارة حفيدة"

التي عمرتني بدفنها وحنانها وكان دعائها لي سندا.

وإلى من كان منهاج حياتي وأزاح جميع المشاق

والصعاب عن طريقي أبي العزيز "عبد القادر".

إلى من أرى السعادة بأعينهم وأرتاح وأنا بينهم

أخي وأخواتي وخص بالذكر "نهاد" و

وإلى كافة الأهل والأحباب.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي "سميحة"، "خديجة"،

"منى"، "نوال" و"اسماء".

إلى من ساعدني كثيرا "خليفة حكيمة" و"نعيمه"

إلى كل الأساتذة الأفاضل خاصة "ساجي فاطمة" و"مسري

الجيلالي".

إلى كل عزيز وخالي.

جلالي وها أسماء

تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا، نظرا لما تساهم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتقدم في جو من الاستقرار، باعتباره القطاع الذي يسعى لتدبير أساليب تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية.

فتشكل قرارات الاستثمار جزءا مهما من عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ودراسة هذه القرارات وتحليلها و العمل على ترشيدها سبيل في إنجاح التنمية ذاتها و لان إقامة المشاريع امر لا تتوقف اثاره على مستوى المستثمر فقط بل تتعدى لتشمل أجزاء الاقتصاد الوطني، و لهذا فان كفاءة تقييمه تعد أساسية لعملية قبول تمويله من عدمه للبنوك نظرا للمسؤولية الكبرى التي تتحملها فهي حريصة على حسن إدارة الموارد وذلك لحماية مصلحة المودعين وفي نفس الوقت يسعى لتحقيق الأرباح.

وتمثل مختلف الدراسات في التحليل المالي حيث يسمح بالتعرف على المركز المالي للمقترض وتقييم وضعيته الحالية والسابقة ونظرا لتوسع نشاط البنوك و أهمية تقييم المشاريع لابد أيضا من القيام بدراسات تتعلق بعمليات التنبؤ و استقراء المستقبل و تحليل عوائد و تكاليف المشروع المقترح و هذا ما يعرف بدراسات الجدوى " les études de faisabilité " ووفقا لهذا يتم اتخاذ قرار تمويل المشاريع الجديدة او التوسع في المشاريع القائمة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، دراسة الجدوى، التمويل ، المشاريع الاستثمارية ، تمويل.

Le résumé :

les banques jouent un rôle capital, du fait de leurs contributions en fournissant le climat adéquat qui assouplit le développement de l'économie, en étant le secteur qui assure l'évaluation et le financement des projets de développement.

les décisions d'investissement sont considérées comme étant une part essentielle dans le développement économique et social, et l'étude de ces décisions et leurs analyse tout comme le fait de les bien orientés dans le but de garantir le succès du développement en lui même. et puisque les répercussions de ces investissements ne se limite pas au investisseur lui seul mais touche aussi économie nationale, donc la bonne évaluation est très essentielle pour accepter ou renvoyer une demande de financement par la banque. elle en est le premier responsable de la bonne gestion des fonds de contribution de ses clients et doit aussi assurer un profit de ses contributions par le bon investissements.

les différents études se résume dans , l'analyse financière qui permet d'identifier le centre de financement du débiteur, l'évaluation de sa situation financière courante et précédente. il est aussi élémentaire de faire des études assurant la prédiction ou non de la stabilité du rendement et le coût de l'investissement proposé dont ce que on 'appelle l'étude de la faisabilité, et c'est selon ses paramètres on parvient à conclure si on doit financer de nouveaux projet ou l'expansion des projets courant

**les mots clés** : l'analyse financière, l'étude de la faisabilité, le financement , les projets d'investissement.

قائمة الجداول

والأشكال

## قائمة الجداول و الاشكال

أولاً. قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
82	توزيعات موظفي البنك الوطني الجزائري	1-3
85	صلاحيات منح القروض	2-3
86	تطبيق سبة فائدة	3-3
91	خطة تمويل المشروع	4-3
91	الاهتلاك الخطي للأصول	5-3
92	التنبؤ بنشاط المشروع	6-3
92	الميزانية الافتتاحية للمشروع	7-3
93	ميزانية المؤسسة	8-3
94	حسابات النتائج	9-3
96	راس المال العامل	10-3
97	احتياجات راس المال العامل	11-3
98	الخزينة	12-3
99	هيكلة الأصول	13-3
100	هيكلة الخصوم	14-3
101	نسبة المديونية	15-3
102	نسبة المردودية	16-3
102	التدفقات النقدية للمشروع	17-3
103	صافي القيمة الحالية للتدفقات	18-3

## قائمة الجداول و الاشكال

ثانيا. قائمة الاشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	مراحل تقييم مشروع	1-2
80	هيكل تنظيمي للبنك الوطني الجزائري	2-3
83	هيكل تنظيمي للبنك وطني وكالة تيارت	3-3
86	تحديد مدة العقد	4-3
96	راس المال العامل	5-3
97	احتياج راس المال العامل	6-3
98	الخزينة	7-3
100	هيكلة الأصول	8-3
101	هيكلة الخصوم	9-3



قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
118	رقم الاعمال	الملحق 1
119	ميزانية واهتلاكات المؤسسة	الملحق 2
120	أصول المؤسسة	الملحق 3
121	خصوم المؤسسة	الملحق 4
122	جدول النتائج	الملحق 5

المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الملخص	
المحتويات	
قائمة الجداول و الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
<b>الفصل الأول: البنوك التجارية أسس ومفاهيم</b>	
تمهيد	07
المبحث الأول: الاطار النظري للبنوك التجارية	08
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	08
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	11
المطلب الثالث: أهمية و اهداف البنوك التجارية	13
المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالبنوك التجارية	16
المطلب الأول: خصائص البنوك التجارية	16
المطلب الثاني: انواع البنوك التجارية	17
المطلب الثالث: موارد البنوك واستخداماتها	20
المبحث الثالث: عموميات حول القروض	25
المطلب الأول: ماهية القروض واهميتها	25
المطلب الثاني: تصنيف القروض ومخاطرها	27
المطلب الثالث: الشروط و العناصر المحددة لمنح القروض	33
خلاصة الفصل	35
<b>الفصل الثاني: طرق وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية</b>	36
تمهيد	37

38	المبحث الأول: الاطار النظري للمشاريع الاستثمارية
38	المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار
42	المطلب الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية
47	المطلب الثالث: مراحل تقييم المشاريع الاستثمارية
50	المبحث الثاني: دلالات التمويل
50	المطلب الأول: عموميات حول التمويل
55	المطلب الثاني: نظرة عن التحليل المالي
57	المطلب الثالث: طرق وأساليب التحليل المالي
62	المبحث الثالث: دراسة جدوى المشروع الاستثماري
62	المطلب الأول: عموميات عن دراسة الجدوى
66	المطلب الثاني: التقييم البنكي للمشاريع
68	المطلب الثالث: أساليب التقييم في ظل ظروف التأكد التام
75	خلاصة الفصل
76	<b>الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري</b>
77	تمهيد
78	المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري
78	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري
81	المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري
82	المطلب الثالث: تقديم وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري
84	المبحث الثاني: دراسة ملف القرض
84	المطلب الأول: مكونات ملف طلب القرض
85	المطلب الثاني: خطوات دراسة ملف القرض الاستثماري
89	المطلب الثالث: تقنيات دراسة ملف القرض
90	المبحث الثالث: دراسة و تقييم المشروع
90	المطلب الأول: تقديم المؤسسة
91	المطلب الثاني: دراسة الميزانية المالية

96	المطلب الثالث: التقييم المالي للمشروع
105	خلاصة الفصل
107	الخاتمة
	الملاحق

مقدمة

بحثا عن مساهمة التقدم الاقتصادي و التطور التكنولوجي لمواكبة الركب الحضاري، تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث جاهدة لبناء اقتصادها على قاعدة متينة خصوصا بعد فشل سياسة الاقتصاد الموجه التي اتبعتها بعد الفترة الاستعمارية.

ان تبني هذا النظام الاقتصادي في الواقع يسايره نظام مصرفي فعال، حيث تشكل البنوك و المؤسسات المالية لبنة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني في أي دولة، اذ ان القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور و يتجلى دور البنوك في قطاع الاعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة و متنوعة، تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية و المالية و التجارية.

تعمل البنوك على تشجيع الاستثمارات و تمويل المؤسسات الاقتصادية و تجميع الأرصدة و المدخرات وهو من الأمور التي لا غنى عنها وبهذا احتلت البنوك التجارية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة بما تضطلع به من وظائف و ما تزاوله من نشاط باعتبارها الوسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز وذلك من خلال تمويلها للمشاريع الاستثمارية.

الا ان عملية التمويل و ما يترتب عنها من مخاطر يكون البنك ملزما امامها بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة محولا بذلك و قاية نفسه او التقليل من خطر عدم القدرة على الوفاء بالدين وذلك بالاعتماد على عدة طرق و أساليب .

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**فيما تتمثل الطرق و الأساليب التي يعتمدها البنك في تقييمه للمشاريع الاستثمارية ؟**

ومن اجل توضيح هذه الإشكالية و لغرض الامام بموضوع البحث نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟
- ما الهدف من وراء القيام بتقييم المشاريع ؟
- كيف يتم تقييم ربحية المشاريع الاستثمارية؟
- ماهي التقنيات التي يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري في منح قروض الاستثمار؟

### فرضيات البحث:

ومن اجل الإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية التي سنحاول اختبار صحتها من خلال الدراسة:

- معظم المستثمرين يعتمدون على البنوك في تمويل مشاريعهم.
- ان إشكالية محدودية الموارد الاقتصادية تستدعي القيام بدراسات قصد تجنب تبديدها.
- الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية تتأثر بالربحية القومية التي تقدمها المشاريع الاستثمارية.
- هناك عدة أساليب و تقنيات للتقييم منها ما يعتمد على الدراسة الحالية للمشروع ومنها ما يعتمد على التنبؤ ودراسة الواقع المستقبلي.

### أسباب اختيار الموضوع:

ويمكن حصرها في:

- دوافع ذاتية:
  - كون الموضوع في مجال تخصصنا.
  - الرغبة في الاطلاع على مواضيع الاعمال المصرفية نظرا لعصرنتها و حداثتها.
- دوافع موضوعية:
  - حدائة موضوع الاستثمار و تمويل هذه المشاريع و تزايد أهميته.
  - الاهمية التي يكتسبها التحليل المالي وطرق التقييم الحديثة على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكنها من اتخاذ القرارات.



### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- ان عملية منح القروض تعد المحرك الرئيسي لنشاط البنوك و باعتبارها عملية لا تخلو من المخاطرة، و يجب على البنوك القيام بالدراسة الكافية و الضرورية لمنح القروض بتفادي وقوع المخاطرة و التخفيف منها.
- ابراز أهمية المشاريع الاستثمارية و مدى مساهمتها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.
- التعريف بالاستثمار و مختلف طرق التمويل التي يعتمدها المستثمرون.

### اهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع الى تحقيق ما يلي:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك و القروض التي تمنحها.
- اخذ فكرة أوسع فيما يتعلق بالاستثمار و تمويل المشاريع.
- تبيان أهمية تقييم المشاريع قبل قبول تمويلها لتفادي مخاطر الائتمان.

### حدود الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الموضوع و التوصل الى نتائج دقيقة حصرنا الدراسة ضمن حدود على النحو

التالي:

- الحدود الموضوعية: تضمن هذا البحث ثلاث مجموعات تتعلق الأولى بالبنوك التجارية بالتركيز على اهم المفاهيم المتعلقة بها، اما الثانية فتضمن ماهية المشاريع الاستثمارية و طرق تقييمها وتمويلها، والمجموعة الثالثة دراسة حالة بنك BNA ووكالة تيارت.
- الحدود المكانية: يتناول هذا البحث عينة مكونة من البنك الوطني الجزائري BNA ووكالة تيارت.
- الحدود الزمانية: اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية التطبيقية لبنك BNA امتدت مدة التبرص 15 يوم.

### منهج الدراسة:

- بالنظر لطبيعة الموضوع و الإشكالية تم الاعتماد على المزج بين:
  - المنهج الوصفي: وتم فيه استعراض البنوك التجارية مفاهيمها واساسياتها وكذا القروض البنكية ومخاطرها وتم عرض الاستثمار في المشاريع وتمويلها ومختلف أساليب دراستها وتقييمها.
  - المنهج التحليلي: اسقاط الجانب النظري في الميدان محل الدراسة وتحليل المؤشرات والمتغيرات المرتبطة بالموضوع.

### أدوات الدراسة:

- تماشيا مع هذا المنهج اتبعنا الأساليب التالية:
  - أسلوب البحث المكتبي وذلك بالبحث في مختلف الكتب و المذكرات و المنتقيات المتعلقة بهذا الموضوع.
  - أسلوب البحث الميداني: وذلك بإجراء مقابلات مع إطارات في البنك الوطني الجزائري.
  - أسلوب البحث المعلوماتي: وذلك بالبحث عبر شبكة الانترنت.

### صعوبات البحث:

- سرية المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية و صعوبة الحصول عليها.
- مثل هذه الدراسة تحتاج الكثير من الوقت وذلك بالنظر الى عمقها وتشعبها.
- قصر مدة التبرص وعدم منحهم الينا كل المعلومات اللازمة للدراسة.

### الدراسات السابقة:

- دراسة حابس ايمان: " دور التحليل المالي في منح القروض "دراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة. هدفت هذه الدراسة الى تبيان أهمية التحليل المالي كأداة او تقنية انسب للحد من مخاطر القروض ( خطر عدم التسديد) لاتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة.

- دراسة عمران نادية: "دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية" وتهدف الدراسة الى اليات تشجيع وترقية الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية.

### هيكل البحث:

سوف نتعرض لهذه الدراسة من خلال ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** و المتمثل في الاطار العام للبنوك التجارية بصورة عامة سنتناول فيه مفهوم البنوك التجارية ونشأتها و كل ما يتعلق بها من أنواع و خصائص بالإضافة الى نظرة شاملة حول القروض من مفهوم و أنواع واهمية الى غاية ابرز المخاطر التي تتعرض لها و الشروط المتحكمة في منحها.
- **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه الى ماهية المشاريع الاستثمارية و كل ما يتعلق بها وطرق تمويلها وتقييمها بإضافة الى التحليل المالي ونسبه ومؤشراته، بالإضافة الى نظرة شاملة عن دراسات الجدوى من مفهوم واهداف و خصائص وأنواع.
- **الفصل الثالث:** تضمن دراسة تطبيقية ذات طابع تحليلي للجانب النظري على مشروع مبدئي تم تقييمه من طرف البنك الوطني الجزائري وذلك لتمويله.

الفصل الأول:

البنوك التجارية أسس

ومفاهيم

### تمهيد:

تعتبر البنوك على اختلاف اشكالها و البنوك التجارية على وجه الخصوص احدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث ولهذا تتنامى وتتزايد اهتمامات دراستها؛ ويعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع و منح الائتمان و بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم فائض مالي و بين أصحاب العجز؛ كما تعتبر عملية منح القروض هامة لكل من البنك و المقترضين نظرا للنتائج المنجرة عنها الا ان عملية منحها تتطلب شروط وعناصر تتحكم فيها؛ وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى ماهية البنوك التجارية و القروض الممنوحة من طرفها.

- المبحث الأول: الاطار النظري للبنوك التجارية.
- المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالبنوك التجارية.
- المبحث الثالث: عموميات حول القروض.

## المبحث الأول: البنوك التجارية اسس ومفاهيم

تعتبر البنوك التجارية الأكثر انتشارا من نظيرتها المتخصصة، فالكثير من البنوك المتخصصة تحولت إلى بنوك تجارية ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات والأعمال بعدما كانت متخصصة في قطاع معين، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية عن غيرها هي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأحوال إلى أصحابها في أي وقت.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

اقتضت الضرورة مع تطور العمليات التجارية إلى وجود مكان لالتقاء عارضي وطالبي النقود لتداولها حيث أطلقت على هذا المكان اسم بنك وهو الذي يقوم بتلقي الأموال أي الودائع من الذين يملكونها وتجميعها وإقراضها إلى من يحتاج إليها.

#### اولا. نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات البنكية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاو لها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض؛<sup>1</sup>

ترجع تطور البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابن والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقي قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم مرة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له القيام بإقراضهم ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع

<sup>1</sup> - شاعر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص25.

المودعين ، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا؛<sup>1</sup>

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت في الظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل المقايضة كان سك النقد يمثل حلا جيدا إلا أن هذه النقود كانت ثمينة (ذهب، فضة) مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمنية التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم في ذلك الوقت؛<sup>2</sup>

وكان إنشاء أول بنك بالمفهوم الحديث في مدينة البندقية، تلاه بنك برشلونة عام 1401، ثم بنك "ريالتو" الإيطالي عام 1587 بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام بهولندا عام 1609، كما تأسس بنك إنجلترا عام 1694، وبنك أمريكا الشمالية 1782 في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك فرنسا الذي أسسه نابوليون في 1800. أما بنك اليابان فظهر عام 1882؛<sup>3</sup>

أما على المستوى العربي فقد أسس "طلعت حرب" بنك مصر في أوائل القرن التاسع عشر، وأنشئ أول بنك تجاري في الأردن عام 1925، تلاه بنك العرب الذي تأسس عام 1930 في القدس ونقل مركزه الرئيسي إلى عمان بعد نكبة عام 1948 وهو أول البنوك في الاردن.

### ثانيا. تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها تلك المؤسسات المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل في النقود إقراضا واقتراضا، ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع، تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة، فهي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عمل البنك وتعطي هذه الودائع في المقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة، كما أنها تتعامل

<sup>1</sup> - رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود و البنوك"، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص63.

<sup>2</sup> - حسن محمد سمحان، "أسس العمليات المصرفية الإسلامية"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط1، العراق، بغداد، 2003، ص21.

<sup>3</sup> - حربي محمد عريفات، سعيد جمعة غفل، "إدارة المصارف الإسلامية"، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2012، ص54.

في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري؛

كما أنها تعرف على أنها المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل محددة وتزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل أو الخارج؛<sup>1</sup>

وتعرف على أنها "المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بقصد الربح؛<sup>2</sup>

ويمكن تعريفها على أنها تلك المؤسسات التي تتخذ الصفة العمومية أو الخاصة، المحلية أو الأجنبية، تتميز بالشخصية المعنوية، تركز نشاطها البنكي بما يستجيب للقوانين والتنظيمات البنكية وتقوم بقبول وتجميع الودائع من خلال فتح حسابات بنكية بالإضافة إلى رأس مالها الخاص أو الجماعي وخلق نقود الودائع من أجل تمويل مختلف أنشطة زبائنها في شكل قروض متنوعة إلى جانب قيامها بتحقيق خدمات بنكية متنوعة وذلك كله من أجل تحقيق الربحية وضمان السيولة؛<sup>3</sup>

وبأنها " نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على انشاء نوع من النقود هي نقود الودائع؛<sup>4</sup>

ومما سبق نستطيع القول بأن البنوك التجارية يمكن في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء الخدمات المصرفية، وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.

1 - سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009، ص19.

2 - بودياب سلمان، "اقتصاديات البنوك والنقود"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص 113.

3 - فضيل فارس، "التقنيات البنكية وتطبيقات الجزء الاول"، مطبعة الموساك رشيد، ط1، الجزائر، 2013، ص40.

4 - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص12.



### المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.<sup>1</sup>

#### اولا. الوظائف التقليدية

وقد سميت كذلك بسبب تزامن هذه الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف وهذه الوظائف هي:

1. منح القروض: تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيس للمصارف التجارية، حيث كانت تمنح

القروض المختلفة الى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض قصيرة الاجل.

وتعتبر القروض المصرفية اهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الاعمال في معظم دول العالم،

لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءا رئيسا من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت، حيث بدأت

المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من مفهوم منح القروض الى مفهوم او وظيفة استثمار موارد

المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة.

2. قبول الودائع على اختلاف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة

للمصارف التجارية او تقريبا 75% من هذه المصادر.

ورغم تنوع اشكال الودائع التجارية وظهور اشكال جديدة الا ان الودائع تحت الطلب والودائع

الزمنية تشكلان الجزء الرئيس من هذه الودائع.

#### ثانيا. الوظائف الحديثة

مع التطور الذي صاحب التقدم التكنولوجي الجديد، فان البنوك التجارية أصبحت تقدم الخدمات المصرفية

من بينها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - اكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود و المصارف مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2005، ص145.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى السنهوري، "إدارة البنوك التجارية"، دار الفكر الجامعي، ط1، 2013، ص ص 92، 104.

1. **بطاقات الائتمان:** وتعتبر بطاقات الائتمان من الأدوات التي تستخدم في العديد من العمليات منها الشراء الاجل للسلع و الخدمات و السحب في العديد من فروع المصرف و المصارف الأخرى التي تعرض نفس علامة البطاقة المستخدمة.
2. **خدمة الصراف الآلي:** مع تطور تكنولوجيا المعلومات و استخدام الحاسبات الآلية، ظهرت خدمة الصراف الآلي لتسهيل عملية تقديم كافة الخدمات المصرفية للعميل وذلك في أي وقت شاء خلال 24 ساعة أيام العمل وايام العطلات.
3. **بطاقات الشيكات:** تصدر معظم المصارف العالمية لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية، بالإضافة الى دفتر الشيكات بطاقة تسمى بطاقة الشيكات.
4. **خدمات نقطة البيع:** حيث يتم وضع محطة بيانات في المحلات التجارية تكون على اتصال بشبكة الحاسبات لمصرف او اكثر، ويتم من خلالها سداد فواتير الشراء الكترونيا باستخدام البطاقات الممغنطة.
5. **غرفة المقاصة الالكترونية:** حيث يقوم العديد من المصارف الان بالمشاركة في شبكات حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية و الدائنية فيما بين المصارف... وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرف المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة.
6. **صناديق الاستثمار:** صندوق الاستثمار عبارة عن وعاء مالي يسعى الى تجميع مدخرات الافراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة و كفاءة في إدارة المحافظ المالية.
7. **خدمات السفر:** تتنافس المصارف التجارية على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء الراغبين في السفر مثل: الشيكات السياحية، العملات الأجنبية، التحويلات المصرفية، خدمات التامين اثناء السفر...
8. **خدمات التامين:** تقدم بعض المصارف العالمية هذه الخدمة لعملائها سواء من خلال إدارة متخصصة لذلك تابعة للمركز الرئيسي، او من خلال احدى شركات التامين التابعة لمصرف وتشمل هذه الخدمات: التامين على الحياة، التامين على العقارات و السيارات...

### المطلب الثالث: أهمية واهداف البنوك التجارية

ان تنظيم وضبط وظائف واعمال البنوك من شأنه ان يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها.

#### اولا. اهمية البنوك التجارية

تعد البنوك التقليدية على درجة عالية من الأهمية لما تقدمه من خدمات واعمال مصرفية متنوعة ومتعددة. يمكن تلخيص أهمية البنوك التقليدية في النقاط التالية:

- تعد البنوك التقليدية مصدر تمويلي مهم للقطاعات الاقتصادية؛
- مساهمة البنوك التقليدية في زيادة الرفاهية الاجتماعية؛
- تقدم البنوك التقليدية خدمات مالية على درجة كبيرة من التخصص؛
- تعتبر البنوك التقليدية حلقة وصل بين عملائها وتسهل التجارة الخارجية؛
- تقدم الاستشارات المالية والفنية لعملائها؛
- ان أهمية البنوك التقليدية تكمن بشكل أساسي في الدور المهم والمتمثل بنقل وتوظيف الأموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز للمساهمة في استمرارية حركة الأموال وعدم تعطيلها.<sup>1</sup>

كما هناك أهمية أخرى نذكر منها:

- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية؛
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة ان تدخل في مشاريع طويلة الاجل؛
- ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

<sup>1</sup> - غازي عبد المجيد الرقيبات، "المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص57،56

- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الافراد خوفا من المخاطرة.<sup>1</sup>

### ثانيا. اهداف البنوك التجارية

- **الربحية:** إن من أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق المصرف الأرباح لتحقيق هدف الربحية فان عليه أن يوظف أمواله التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وإن يقلل نفقاته ما أمكن.
- والإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع.
- ورغم سلبية التزام المصرف بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحا ام لا، الا ان الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات المصرف يحقق للمصرف حالة صافي الفوائد والتي تتمثل بالفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للمصرف هدفه المطلوب، وهو زيادة ثروة ملاكه.<sup>2</sup>
- **السيولة:** يجب على البنوك التجارية أن يحتفظ بجزء من أموالها بدرجة عالية من السيولة الكافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزيادة البنك، ففي الوقت الذي تستطيع فيه مؤسسات أعمال أخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

<sup>1</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص18.

<sup>2</sup> - اكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود و المصارف مدخل تحليلي ونظري"، مرجع سبق ذكره، ص147.

- **الأمان:** ان أساس كل عمليات التوظيف لأموال البنك هو الثقة بان الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود اليه في الاجل المحدد.
- من الواضح ان البنك يمكن ان يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى امان مقبول من ناحية عدة مخاطر ولان رأسمال البنك التجاري يتسم بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين اللذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال فاذا زادت الخسائر عند ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين وبالتالي اعلان الإفلاس.<sup>1</sup>
- كما ان لها اهداف أخرى تتمثل في:
- **تجميع المدخرات المبعثرة في المجتمع، لتناسب مع الاحتياجات المختلفة للمدخرين، فتقبل الودائع تحت الطلب التي تناسب المدخرين اللذين يحتاجون حفظ أموالهم لدى البنك، وسحبها وقت الحاجة وودائع التوفير التي تناسب المدخرين لمناسبات معينة، والودائع لأجل التي تناسب المدخرين لفترة من الوقت؛**
- **تمد المشروعات بالقروض القصيرة الأجل اللازمة لتمويل رأس المال العامل، فتساهم في سد احتياجاتها المالية القصيرة الأجل، وتساهم في التنمية الاقتصادية للبلد، بمد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل قصير الأجل، وتركز بطبيعتها على تمويل القطاع التجاري أكثر من غيره من القطاعات بسبب أن الدورة التجارية قصيرة بطبيعتها؛**
- **تسهيل عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير؛**
- **تسهيل عمليات المقاولات والإنشاءات عن طريق إصدار كتب الكفالات بالنيابة عن المقاولين، مما يعمل على عدم تجميد رأس المال لديهم؛**

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996، ص10.

- تسهيل تحويل النقود من مكان إلى آخر، واستلام الوارد منها لصالح العملاء؛
- تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة الأخرى.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالبنوك التجارية

ان تطور البنوك قد أدى بها الى الانقسام الى أنواع مختلفة تتخصص كل منها في أداء امال معينة حيث تنتمي البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من البنوك.

### المطلب الأول: خصائص البنوك التجارية

- ان البنوك التجارية مشروعات رأسمالية تهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح باقل قدر ممكن من النفقات و ذلك بتقديم خدماتها المصرفية او خلقها نقود الودائع، فالبنوك التجارية تأخذ عادة شكل شركات مساهمة سواء كانت للأفراد او المشاريع.
  - عادة ما تتدخل الدولة خاصة في الدول النامية بمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها سواء بالاشتراك فيها او تملكها مباشرة او تأميمها.
  - تعدد البنوك التجارية و تنوع بقدر اتساع السوق النقدي و النشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات، و ما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها و ادخال عنصر المنافسة بين أعضائها.
- قد يكون التعدد رأسيا (بنك رئيسي و فروع) او افقيا (جرافيا) و مع ذلك فالالاتجاه نحو التركيز هو الطابع الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، و هذا التركيز يساهم في خلق وحدات مصرفية ضخمة تقوم بدور احتكاري او شبه احتكاري للسيطرة على أسواق النقد و المال والتحكم في التمويل. وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير من توفير النفقات وتنظيم الخدمات بكفاءة و أسعار اقل، وزيادة ثقة الافراد في المعاملات المصرفية، وزيادة قدرة البنوك في الاقتراض و الإقراض، بالإضافة الى توزيع المخاطر و تقليل احتمالات الإفلاس و تقوية المركز المالي للبنك و قدرته على مواجهة الازمات الطارئة. وما قد يترتب على ذلك من التخلص ولو جزئيا من رقابة البنك المركزي، وفرض

<sup>1</sup> - هشام جبر، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010، ص52.

أسعار محددة لخدماتها، و خاصة سعر الفائدة في عمليات الإقراض و الاقتراض بطريقة مشابهة بما تفعله المشروعات شبه الاحتكارية.<sup>1</sup>

ويأخذ التركز المصرفي صورا مختلفة فإما ان يكون التركز عن طريق الاندماج كما هو الحال في إنجلترا و كندا، او عن طريق القضاء على البنوك المحلية التي لم تستطع الصمود طويلا امام منافسة الفروع التي انشأتها البنوك الرئيسية، وبالرغم من زيادة ظاهرة التركز و الاحتكار الا انه من غير المتصور وجود بنك تجاري واحد، فالأصل هو التعدد في البنوك التجارية مع قلة العدد وليس الكثرة

- من اهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق الودائع، وهي نقود متباينة و متغايرة وليست نهائية، أي يمكن تحويلها الى نقود قانونية، وهي عادة ما تختص بقطاع المشاريع والاعمال دون غيره من القطاعات الأخرى.
- بالإضافة الى قدرتها على خلق نقود الودائع فهي تقوم بعدة عمليات أخرى تهدف الى النقود بوظائفها على افضل وجه ممكن.

### المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك و ذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

#### أولا. من حيث مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1. **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة او في احدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع او مكاتب على مستوى الدولة او خارجها، و تقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية ، و تمنح الائتمان قصير و متوسط الاجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> - سوزي عربي ناثر، "مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 211، 213.

<sup>2</sup> - محمد الصيرفي، "إدارة المصارف"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط 1، الإسكندرية، 2007، ص ص 28، 29 .

2. **البنوك التجارية المحلية:** و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة او مدينة او ولاية او إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة، و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

### ثانيا. من حيث النشاط:

3. **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

4. **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد منهم. و تتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية و منفعة التملك و التعامل للأفراد. و بذلك ففان التجزئة تسعى الى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

### ثالثا. من حيث عدد الفروع:

1. **البنوك ذات الفروع:** و هي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي اغلب انحاء الدولة و لاسيما الأماكن الهامة. و تتبع اللامركزية في امورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدى بها الفروع؛

ويتميز هذا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الأهلي، و يخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي. وتميل هذه البنوك الى التعامل في القروض قصيرة الاجل وذلك لتمويل رأسمال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الاجل و كذلك طويلة الاجل و لكن بدرجة محدودة؛<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد الصيرفي، "إدارة المصارف"، مرجع سبق ذكره، ص29.



يتمكن البنك ذو الفروع من تجميع المصادر المالية خاصة الودائع المختلفة او توجيهها وفق الغرض الاقتصادي، ويساعد في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، او متوازنة جغرافيا، ويعزز من قوة البنوك في مواجهة طلبات الاقتراض المحلية و تقلباتها المستمرة؛ ان التوزيع الجغرافي للقروض و الاستثمارات ، وكذلك حسب منشآت القطاعات الاقتصادية يؤدي الى توزيع مخاطر الائتمان؛

يحقق البنك ذو الفروع وفرات كبيرة في إدارة الاحتياطات الأولية، فبدلا من احتفاظ كل بنك منفردا لاحتياطات نقدية فائضة لمواجهة مختلف الطوارئ بنفسه ، تستطيع فروع البنك الواحد الركون الى بعضها في حال المسحوبات الاستثنائية مما يشجعها على الاقتصاد في الاحتياطات الفائضة؛ يساعد راس المال الممتلك الأكبر في البنك ذي الفروع في زيادة الحد الأعلى للقرض الممكن منحه لأي شخص مقترض، طبيعيا كان او معنويا؛

يعتبر كل فرع من الفروع مجالا خصبا لتنمية الإداريين الذين يتلقون تدريبهم في مجالات محدودة أولا على نطاق واحد ثم يتدرجون في المسؤولية حتى يتمكنوا من العمل في مركز الرئيس؛ يؤدي كبر الحجم و الإمكانيات الواسعة للبنك ذي الفروع الى الاستفادة من المتخصصين لتحسين أداء العمليات البنكية المختلفة وزيادة الكفاية الإدارية.<sup>1</sup>

2. **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية و زيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق اعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية الا في الولايات المتحدة الامريكية.<sup>2</sup>

3. **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها

<sup>1</sup> - حربي مُجد عريفات، سعيد جمعة غفل، "إدارة المصارف الإسلامية"، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط2، عمان ، الأردن، 2012، ص 56 .

<sup>2</sup> - احمد مُجد غنيم ، "إدارة البنوك تقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر 2007، ص 19 .

السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي ، وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية .

4. **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة راس المال و لذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الاجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقود بدون خسائر وبسرعة. ومن امثلها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي، وليس لهذا النوع من البنوك وجود في مصر منذ تامين البنوك في عام 1960م.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: موارد البنوك و استخدامها

تعتمد البنوك التجارية بصفة كبيرة على مواردها في مزاوله نشاطها حيث لها استخدامات معينة تسمح لها بالاستخدام الأمثل لتحقيق أهدافها.

#### أولاً. موارد البنوك التجارية:

يعتمد البنك في موارده على ثلاث عناصر : راس المال المدفوع و الاحتياطات، و القروض من البنوك الأخرى و الودائع بأنواعها المختلفة، ولم تذكر هذه الموارد الثلاثة مرتبة وفقاً لأهميتها بل وفقاً لترتيبها الوارد في هيكل الميزانية المتعارف عليه و الذي اوضحناه، اما ترتيب الأهمية الحقيقية لهذه الموارد فيكون العكس تماماً، بمعنى ان الودائع هي اهم مورد للبنك التجاري، تليها القروض اما راس المال و الاحتياطات فهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة حيث لا يعتمد عليها في الإقراض.<sup>2</sup>

1. **جانب الموارد:** حيث ان موارد المصرف التجاري هي قبل التزاماته فإننا يمكن ان نميز بين ما اصطلح على تسميته بالموارد الذاتية (التي تمثل التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله ) وبين الموارد الخارجية او الغير ذاتية، (وهي التي تمثل التزاماته قبل المتعاملين معه من غير أصحاب رأسماله سواء كانوا افراد او هيئات او منشآت او مصارف أخرى.

<sup>1</sup> - محمد الصيرفي ، "إدارة المصارف"، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup> - أسامة محمد الفولي، مجدى محمود شهاب، "مبادئ النقود و البنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999، ص 184.

### 1.1. الموارد الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

- رأس المال المدفوع: وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في اعداد المشروع لمزاولة نشاطه ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته فضلا عن تضائل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف ، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للمصرف و الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدودا دنيا على راس المال المدفوع ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس ولكنها من ناحية أخرى تحول دون إمكانية سحبه الا في حالة اشهار الإفلاس و مع ذلك أحيانا قد يسمح بسحب جزء من راس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما او لتلبية غرض استثماري معين.<sup>1</sup>
  - الاحتياطات: هي المبالغ التي تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع وهي اما ان تقرر بنص القانون او بمقتضى النظام الأساسي للبنك ، و تتراوح نسبة الاحتياطي الاجباري عادة بين 10 الى 15% من الأرباح المحققة بينما قد يصل الاحتياطي الاختياري (الخاضع لقرار مالكي البنك) الى 20% او اكثر من الأرباح .
  - المخصصات و الأرباح الغير موزعة: فيما يتعلق بالمخصصات فيكون تحميلها على اجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة مثل الديون المشكوك في تحصيلها ،هبوط أسعار الأوراق المالية ، أسعار العملات الأجنبية و الاحداث الطارئة لمواجهة احتمالات تضطرب معها الوفاء بما يستحق ان التزمت اتجاه الغير مثلا التزامات تنشأ عن خطابات الاعتماد او مصادرة خطابات الضمان (الالتزامات العرضية)؛<sup>2</sup>
- وبالطبع فان هذه الأرصدة لا تعد بكاملها موارد ذاتية حيث ان بعضها يمثل التزامات على المصرف قبل الغير و لكن ما يتبقى من هذه الأرصدة بعد مقابلة الالتزامات الفعلية في الأغراض المخصصة من اجلها هو الذي يعد موردا ذاتيا للمصرف. اما الأرباح الغير موزعة فهي تلك المبالغ التي يعمد المصرف عدم توزيعها من اجمالي أرباحه وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث انه يتم حسابها عند تقرير الموارد المتاحة للاستخدام او الوظيف.

<sup>1</sup> - إسماعيل احمد الشناوي ، عبد النعيم مبارك، "اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ص 253.

<sup>2</sup> - حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان ، "النقود و المصارف" ، دار المسيرة، ط2، عمان، 2014، ص 161.

2.1. **الموارد الغير ذاتية:** وهي الموارد المالية التي تتوافر للمصرف من غير المساهمين هي تمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من اجمالي موارده.. وتتمثل هذه الموارد أساسا من مختلف الودائع التي يحصل عليها البنك من الافراد و الهيئات و المشروعات المختلفة و الايداعات و القروض التي يحصل عليها المصرف من المصارف التجارية الأخرى سواء كانت محلية او اجنبية و من المصرف المركزي.<sup>1</sup> وتتمثل في:

- **الودائع:** وهي تمثل النسبة الكبرى من موارد البنك، وهي مبالغ مقيدة في حسابات البنك على انها مستحقة للعملاء، وقد اودعنا في هيكل الميزانية انها ثلاث أنواع وودائع لأجل وودائع التوفير وودائع جارية ولا يلتزم البنك بدفع الودائع لأجل الا في حال الموعد المحدد للوديعة و هذا ما يعطيه حرية في اقراضها او استثمارها، اما وودائع التوفير فتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقصيتها الوديعة في حساب التوفير. اما الودائع الجارية فهي وودائع تحت الطلب ، يستطيع المودع ان يسحب منها في أي وقت يشاء. و يحتفظ العملاء بها في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم و سحب شيكات عليها.

ويساعد هيكل الودائع و نسبة كل نوع منها الى مجموعها في تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب ان يحتفظ به البنك لمقابلة طلبات السحب.

- **القروض من البنك المركزي و البنوك الأخرى:** من الممكن ان يقترض البنك من البنوك التجارية الأخرى و ذلك عند الضرورة ، و يحدث لجوء البنك التجاري الى البنك المركزي اذا ما اعترضته مشكلة في السيولة. فالبنوك تحتفظ لديها بالاحتياطي النقدي و بأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة مثل: اذونات الخزينة و الأوراق المالية المخصصة و القروض قصيرة الاجل. فاذا لم يكفي الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات الغير متوقعة للعملاء فان البنك التجاري يلجأ الى البنك المركزي و يقترض منه بضمان الأصول المذكورة او يخصم اذون الخزانة او يعيد خصم الأوراق التجارية، و في جميع الأحوال فان الاقتراض من البنك المركزي بضمان هذه الأصول او غيرها افضل للبنك التجاري من تصفية بعض اصوله تلك التصفية التي لا تتم الا بخسارة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك ، "اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مرجع سبق ذكره ، ص 254.

<sup>2</sup> - أسامة مجد الفولى، مجدى محمود شهاب ، "مبادئ النقود و البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 186، 257.

2. جانب الاستخدامات: ذكرنا من قبل ان المصرف التجاري هو أصلا يهدف الى تحقيق الربح و لذلك هناك مصلحة ذاتية له في عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا ، بل يتعين عليه ان يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة. غير ان الاستخدامات المتاحة امام المصارف التجارية تواجه دائما وجود علاقة عكسية بين ربحيتها (العوائد التي تدرها) وسيولتها ( إمكانية تحويلها الى نقود سائلة بسرعة وبدون خسارة) الامر الذي يمكن معه تصنيف هذه الاستخدامات وفق تغليب احد العاملين (الربحية و السيولة ) على الأخرى الى ثلاث مجموعات هي:

1.2. مجموعة الأصول تامة السيولة و عديمة الربحية: و تمثل ما يمكن تسميته بخط الدفاع الأول، في مواجهة طلبات السحب الجارية لعلمائه، وعادة ما تظهر أصول هذه المجموعة كما هي الحال بالنسبة للبنوك التجارية المصرية تحت بندين " النقدية بخزينة البنك و تشمل على أوراق النقد القانونية و القود المساعدة من ورقية و معدنية ، وعلى ما يكون في حيازته من عملات اجنبية، والبند الثاني يشتمل على ارصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي، و التي قد تزيد عما يتعين ان يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي كاحتياطي النقدي القانوني.

2.2. المجموعة الثانية: تشمل على غالبية أصول البنك التي يوظف فيها القسم الأكبر من موارده و التي تبرز الطبيعة المميزة للنشاط التمويلي للبنوك التجارية. وتشمل هذه المجموعة على أصول متعددة تتدرج في سيولتها متنامية عكسيا مع معدل العائد او الربحية التي تحققها و يمكن تفصيل المجموعات الفرعية المكونة لهذه المجموعة الى :

- مجموعة الأصول شبه النقدية او شديدة السيولة: ويندرج تحتها قيم متنوعة تحت التحصيل تتمثل في مستندات لقيم مالية تشتريها البنوك من عملائها قبل استحقاقها و أيضا الأرصدة المستحقة على البنوك سواء المحلية او في الخارج.
- ويدخل أيضا ضمن هذه المجموعة ما تطلق عليه البنوك الإنجليزية القروض القابلة للاستدعاء وهي تلك القروض التي تمنحها تلك البنوك الى بيوت الخضم على ان تردها بعد طلبها بوقت لا يتجاوز يوم او يومين .

- **مجموعة الأوراق المالية الحكومية:** وتمثل في اذون الخزانة و السندات الحكومية و تتمتع هذه الأوراق بدرجة عالية من السيولة لان البنوك تستطيع ان تخصمها او تقترض بضمائها من البنك المركزي، و اذون الخزانة التي تشتريها البنوك التجارية هي سندات قصيرة الاجل تتعهد فيها الخزانة العامة بصفتها مدينا بان من يحتفظ بها له الحق في استرداد قيمتها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز عادة ثلاثة اشهر.<sup>1</sup>
- **الكمبيالات المخصومة:** و تتمثل عادة في الأوراق التجارية التي تقبل البنوك التجارية خصمها للعملاء و تتضمن عملية الخصم في جوهرها القيام بعملية اقراض قصيرة الاجل... ومن الطبيعي تكون القيمة الحاضرة التي يدفعها البنك لبائع هذه الورقة المخصومة اقل من قيمتها الاسمية ويمثل هذا الفارق جزاء الانتظار و المخاطرة.
- **القروض و السلفيات:** و تتمثل في جوهرها ائتمان قصير الاجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط الجاري لقطاع الاعمال و التجارة أي تغطي احتياجات الافراد و المنشآت فيها من راس المال العامل.\*

3.2. المجموعة الثالثة: تشمل هذه المجموعة الأصول التي يضع فيها البنك التجاري جانبا من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الربحية في المحل الأول وبالتالي يحتل عامل السيولة الاعتبار الثاني، ولقد درجت البنوك التجارية التي خضعت للتقليد المصرفي الإنجليزي على الابتعاد عن تمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الاجل ، ومن المعروف ان هذا المبدأ لم تأخذ به بنوك القارة الاوربية ومن سار في تقليدها... ومع تطور الأسواق النقدية و إمكانية الاقتراض منها عند الحاجة اخذت البنوك التجارية الخاضعة للتقليد المصرفي الإنجليزي في التحرر من هذا المبدأ بزيادة مساهماتها واستثماراتها طويلة الاجل بصورة مباشرة و غير مباشرة في تمويل رؤوس أموال المشاريع الإنتاجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صبحي تارس قريصت، رمضان ثمة الله، "اقتصاديات النقود و البنوك، دار الجامعية"، الإسكندرية، مصر، ص ص 145، 147.

\* سيتم التطرق اليه في الفصل الثاني .

<sup>2</sup> - صبحي تارس قريصت، احمد رمضان ثمة الله، "اقتصاديات النقود و البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 148، 150.

## المبحث الثالث: عموميات حول القروض

تعتبر عملية منح القروض من أهم الوظائف التي تمارسها البنوك، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تمويل المشاريع الاستثمارية ومن خلال هذا المبحث نوضح مفهوم القروض البنكية وأهميتها وشروط منحها

### المطلب الأول: ماهية القروض وأهميتها

سننتقل إلى تعريف القروض مع ذكر أهميتها نظرا للدور الذي تلعبه

#### أولا. مفهوم القروض البنكية

يمكن تعريف القرض البنكي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض (البنك) أن يسلم عملية المقترض مبلغا من النقود أو بقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل أن يرد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى عوائد القروض وعمولة البنك، وعلى ذلك فالقرض البنكي أبسط صور الاعتمادات المصرفية، إذ يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله، ويمتلك العميل التصرف في هذا المبلغ دون قيد أو شرط ومن ثم لا يختلف عقد القرض البنكي عن عقد القرض بوجه عام سوى في كون المصرف أو البنك هو الطرف المقرض، ويكون العميل هو الطرف المقترض؛<sup>1</sup>

إن القروض البنكية تعتبر مصدرا من أهم مصادر تمويل الأصول الثابتة في شركات المساهمة العامة وذلك لسهولة الحصول بمبالغ كبيرة وإمكانية ترتيب أقساط الوفاء بها بالشكل الذي يتناسب مع التدفقات النقدية المتوقعة دخولها على الشركة من تلك الأصول، وتعتبر الشروط الموجودة في اتفاقية أي قرض عن المركز التفاوضي، للطرف الأقوى وحسب الظروف الاقتصادية السائدة وحاجة ورغبة المقترض؛<sup>2</sup>

كما يمكن تعريف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. وتدعم تلك العملية

<sup>1</sup> - محمد علي محمد النبا، "القرض المصرفي"، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2006، ص 452.

<sup>2</sup> - فيصل محمود الشواورة، "مبادئ الإدارة المالية"، دار الميسرة، ط 2، عمان، الأردن، 2009، ص 118.

بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد الأموال في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى يمكن أن بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض البنكية، ووضعية الاقتراض هي الآلية التي يتم بها تحقيق العمليات الخاصة بالقروض البنكية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية.

### ثانياً. أهمية القروض<sup>1</sup>

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من نسبة كبيرة من أموالها العاملة، ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائماً إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات وما في حكمها كمصدر إيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتنظيم وفر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء؛

وتعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق النقود والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداولة (كمية وسائل الدفع)، وتلعب وتلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجة الزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها؛

كما تساعد القروض الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص للعمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، وتعد إدارة النك مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، وتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، إذ يطلب المساهمون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ولن يتسنى ذلك إلا بتباع سياسة محافظة تضمن لهم سلامة ودائع عملائهم ويعني ذلك سلامة سيولة التوظيفات على حسب نقص الإيرادات، وفي الوقت نفسه

<sup>1</sup> - مهند حنا تقولا عيسى، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الراتية للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 44، 43.



تتركز مصالح المجتمع في اتباع البنوك سياسة سليمة تتضمن تقديم قدر كاف من الائتمان القصير الأجل لسد الاحتياجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة بينما تتوقع بعض الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعبائها المالية المتزايدة فعلى الإدارة النظر إلى كل هذه الرغبات المتباينة والعمل على التنسيق المستمر بينها حسب ما تراه مراعية أثر مات تحذه من قرارات على الحالة الاقتصادية السائدة والحالة المالية للبنك.

كما تراعي الإدارة الاعتبارات الهامة التي تملها عليه الأصول المصرفية السليمة وتلك التي تحددها السلطات المالية المهيمنة على النظام المصرفي.

### المطلب الثاني: تصنيف القروض ومخاطرها.

للقروض عدة تصنيفات من بينها :

أولاً. تصنيف القروض حسب طبيعة الموضوع: يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، ومن خلال ذلك يمكن تصنيفها إلى نوعين، قروض موجهة لتمويل نشاط الاستغلال وقروض موجهة لتمويل نشاط الاستثمار.

#### 1. قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: يمكن تصنيفها الى ما يلي<sup>1</sup>:

##### 1.1. قروض عامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية

وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن اجمال هذه القروض فيما يلي:

- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر المدفوعات.

- السحب على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصاً في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

<sup>1</sup> - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- **قروض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.
  - 2.1. **قروض خاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وهناك 3 أنواع من القروض الخاصة:
  - **تسيقات على البضائع:** هو عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقرض.
  - **تسيقات على الصفقات العمومية:** هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة المتمثلة في الإدارة المركزية من جهة والموردين من جهة أخرى.
  - **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وتمثل عملية الخصم التجاري بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.
  - 3.1. **القرض بالالتزام:** هو لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته ويمكن أن نميز بينها<sup>1</sup>:
  - **الضمان الاجتماعي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.
  - **الكفالة:** وهي أن يتضمن شخص معين له مكانة في المجتمع وله القدرة على سداد قيمة القرض الممنوح للشخص المدين إذا لم يستطع المدين تسديد المبلغ في آجاله المحدودة.
- القبول في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيات العمل المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 75.

4.1. القروض المقدمة للأفراد: ان بإمكان البنك أن يمنح قرضا من نوع آخر، هي ذات طابع

شخصي بشكل عام وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.

2. قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: تختلف عن عمليات الاستغلال من حيث

موضوعها ومدتها ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم مع هذه المميزات العامة وهي<sup>1</sup>:

1.2. قروض متوسطة الأجل: هي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات لمدة تتراوح بين 2 و 7

سنوات لشراء وسائل الإنتاج المختلفة خاصة التي تهتك خلال 8 او 10 سنوات، أي أنها وسيلة لتمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة<sup>2</sup>؛

أما من وجهة نظر المصرف فإنه يكون في هذه الحالة معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المؤسسة المقترضة ولهذا ظهرت بنوك متخصصة في منح هذه القروض<sup>3</sup>.

2.2. قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية

لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد.

3.2. القرض الإيجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية مؤهلة قانونا لذلك

يوضع أصول مادية بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى الإيجار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

<sup>2</sup> - farouk bouyakoub , " L'entreprise et le financement bancaire", casbah edition, 2011, p252.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيات العمل المصرفي"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>4</sup> - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ثانيا: مخاطر القروض المصرفية:

1. تعريف:

عندما ترتبط المخاطر بالقرض ينتج خطر القرض وهو مرتبط بالنشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض وهو من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وهي عموما اما مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي، واما اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي الى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه؛<sup>1</sup>

يقصد بها أيضا احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه، واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك، وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن يتحقق اذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة.<sup>2</sup>

ومن خلال هذا يتبين أن القرض هو مخاطرة ذات معنيين<sup>3</sup>:

- المعنى الأول: يتضمن عجز المقترض عن التسديد.
- المعنى الثاني: احصائي يتمثل في احتمال الخسارة وهو متضمن في المعنى الأول ومنه لا يمكن فصل المخاطرة عن القرض.

مخاطرة القروض هي تقلب العائد الفعلي للعملية الاقتراضية عند العائد التعاقدية والنتائج عن عدم قدرة العميل عن السداد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - موترفي أمال، "تسيير القروض قصيرة الأجل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر3، 2001-2002، ص 78.

<sup>2</sup> - منير ابراهيم، "ادارة البنوك التجارية"، ط3، المنب العربي الحديث 1992، ص 244.

<sup>3</sup> - موترفي أمال، المرجع السابق، "تسيير القروض قصيرة الأجل"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>4</sup> - طلعت اسعد عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، مكتبة الشفري، 1998، ص 244.

2. مستويات مخاطر القرض: تحدد في ثلاث مستويات وهي<sup>1</sup>:

1.2. الخطر المتعلق بالمدني نفسه: يكون هذا الخطر متعلق بالحالة المالية والصناعية والتجارية للمنشأة الاقتصادية أو لسلوك مسيرها، وهو ناجم عن سوء التسيير من طرف رئيس المنشأة لهذه المخاطر، كما يمكن أن تكون بسبب عناصر غير متوقعة.

2.2. الخطر المرتبط بقطاع نشاط المستفيد: غالبا ماينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من الظواهر الاجتماعية، ويسمى أيضا بالخطر الوظيفي أو المهني.

3.2. الخطر المرتبط بأزمة عامة: يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، حيث أن هذا النوع له علاقة بمراقبة الأزمات السياسية والاقتصادية وبأحداث غير متوقعة.

3. أسباب مخاطر القروض المصرفية: عملية القرض تتجسد في العلاقة بين شخصين البنك والعميل وذلك في محيط اقتصادي معين اذ يمكن تقسيم أسباب المخاطر الى:

1.3. أسباب تقع من جانب البنك:

- قصور الدراسة الائتمانية مثلا منح قرض ما كان ينبغي منحه لارتفاع درجة المخاطرة، أو منح مبلغا أكثر مما ينبغي منحه، عدم اجراء التحليلات المالية بشكل كامل أو دقيق وذلك قد يرجع الى قلة خبرة موظفي الائتمان؛
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة، في حين أنه يعين وفقا للدراسات المعدة أن تستخدم تلك الأموال على دفعات وفقا لحاجة العميل؛
- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل اضافي للعميل عادة تكون ضئيلة، فيتعثر العمل ويعجز العميل عن الوفاء بالتزامات البنك؛
- اصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي يمر بها والتي سببها قد يتعثر العميل؛

<sup>1</sup> - موترفي أمال، "تسيير القروض قصيرة الأجل"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- اتصال غير وثيق للبنك بالمتعامل معه مما يجعله بعيدا عن معرفة ظروف الأسواق التي تنعكس على أعمال المقترضين.

### 2.3. أسباب تقع من جانب العميل:

- فشل المشروع نفسه، وهذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض، فإن فشل المشروع حقق خسائر فادحة فإن ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته؛
- تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول على الموافقة أو من أجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية؛
- الخلل في دراسة الجدوى للمشروع من مواعيد سداد أقساط القرض؛
- استخدام قروض قصيرة لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل؛
- وعدم تنفيذ توجيهات البنك وارشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل للممول؛
- استخدام القرض في غير الغرض الذي منح من أجله، كاستخدامه في سداد دين شخصي العميل أو شراء معدات وآلات وأشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع الممول؛
- فقدان القدرة الادارية والمالية الفنية على ادارة العمل، كحدوث اختلاسات تؤثر على الأرباح أو حدوث أخطاء فنية في التنفيذ؛
- اشهار افلاس العميل أو هروبه إلى خارج البلاد<sup>1</sup>.

### 3.3. أسباب خارجة عن ادارة الطرفين:

- الظروف السياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه؛
- مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل اضراب العاملين، عدم توفر المواد الخام؛
- تدخل الدولة بشكل مفاجئ على أعمال العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة، كرفع الدعم مثلا المقرر لسلمة يباشر فيها العميل نشاطه أو زيادة الضرائب الجمركية؛
- تعتبر ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة في السوق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - فريد راغب النجار، "ادارة الائتمان والقروض المتعثرة"، مخاطر البنوك في القرن 21، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص ص 23-26.

<sup>2</sup> - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، "ادارة الائتمان"، دار النشر، ط1، عمان، 1999، ص 285.

### المطلب الثالث: الشروط والعناصر المحددة لمنح القروض

هناك عدة شروط وعوامل تحدد منح القروض من بينها:

#### أولاً. شروط منح القروض:

- مدة القرض وتشير إلى الفترة الزمنية التي ستقضي حتى يحل موعد استحقاق القرض؛
- حد الائتمان ويقصد به الحد الأقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك للعميل؛
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم مرهونات لضمان القرض؛
- أنواع الأصول التي يمكن قبولها كرهن؛
- نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتعارض عادة تبعا لطبيعة القرض ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب؛
- الإجراءات الواجب اتباعها في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون؛
- الصيد التعويضي ويمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به العميل المفترض في حسابه لدى البنك؛
- البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته مثل مطالبه بتقديم طرف ثالث كضمان له أو النص في عقد القرض على حق البنك في استرداد قيمته فور اخلال المقترض (العميل) بأي من شروط التعاقد المبرم بينه وبين البنك<sup>1</sup>.

#### ثانياً. العناصر المحددة لمنحه:

يعتمد الائتمان على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القرض وهناك عوامل يمكن السيطرة عليها وأخرى لا يمكن السيطرة عليها وتلعب الإدارة العليا دور فعال في اعتماد السياسة الافتراضية للبنك إذ تقوم بوضع خطة استراتيجية تحدد فيها هذه السياسة بعد مناقشة دقيقة تختلف إدارة القروض من بنك إلى آخر وفقاً لأهداف وسجل تخصص البنك وهيكله التنظيمي وحجم رأس مالها وتلعب البيئة الملائمة المحيطة في البنك دور فعال في نجاح الخطة الاستراتيجية التي تعتمد على مكونات الاقتصاد الوطني

<sup>1</sup> - طارق طه، "إدارة البنوك والتكنولوجيا المعلومات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص-ص 235، 236.

وإتجاهات التنمية، ولذلك تلعب العناصر المنطقية دور فعال في تحديد سياسة الاقتراض التي تختلف تختلف من بنك الى آخر حسب حجم البنك مكونات الأصول والخصوم، الربحية، المخصصات الخاصة للقروض المشكوك في تحصيلها، كفاءة العاملين، سمعة البنك، طبيعة السوق والمخاطر التي يواجهها وتمثل في العناصر التالية:

### 1. العوامل الخاصة بالبنك

- المركز الائتماني للبنك؛
- السياسة الائتمانية والهيكل الاقتصادي وسياسة البنك وأنواع القروض المطلوبة التي تلائم القطاعات الاقتصادية والأنشطة؛
- حدود ومجالات الإختصاص ومستوى اتخاذ القرار في منح القروض والتسهيلات المصرفية والصلاحيات المفروضة في هذا الشأن والمركزية المعاصرة؛
- تكاليف منح القروض والمصاريف الإدارية الأخرى والجدوى الاقتصادية من منح القروض؛
- معايير منح التسهيلات الائتمانية المختلفة وطبيعة الشروط للحد الأدنى التي تشكل الأساس المبدئي لقبول الاقتراض، وشروط واجراءات وخطوات الحصول على التسهيلات الائتمانية ومعايير تقييم العملاء وتحديد القدرة على السداد والسمعة والضمان والظروف الاقتصادية.

### 2. العوامل الخارجية

- التعليمات والتشريعات القانونية والأنظمة والشروط المقيدة الصادرة في البنك المركزي لمنح الائتمان والعمل المصرفي؛
- العوامل الاقتصادية من رواج وكساد وأزمات اقتصادية؛
- العوامل السياسية وأهمها الإستقرار السياسي.

### 3. العوامل الخاصة بالعملاء:

- حداثة عمل الشركة أو العميل؛
- طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات في نشاط العميل؛
- درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب العميل.



### خلاصة الفصل:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في تنمية الاقتصاد وذلك خاصة من خلال دعمها للمشاريع من خلال تمويلها وتقديم الائتمان لها، الا ان هذه الأخيرة لات خلو من المخاطر التي يجب على البنوك تفاديها وذلك لحماية مواردها المتمثلة في ايداعات زبائنها.

تعتبر القروض أداة هامة لتنفيذ أهداف البنوك باعتبارها الوسيط الاقتصادي بين البنك وزبونه و أداة بنكية فعالة يعتمد عليها البنك في تحقيق أرباح و تسديد الفوائد لمقرضيه و مع ضمان ثقتهم اتجاه البنك، ولقد لوحظت ظاهرة جديدة في عصرنا الحالي وتمثلت في المخاطر التي قد تنجر عن القرض خلال فترة التسديد رغم الضمانات والإجراءات المتبعة وهذا ما دفع بالبنك لانتهاج طرق وأساليب مختلفة لتقييم طلبات القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية.

# الفصل الثاني:

طرق وأساليب تقييم

المشاريع الاستثمارية

### تمهيد:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها موضوع الاستثمار كونه يمثل العنصر الحيوي و الفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت البنوك تعتمد في تقييمه للمشاريع على العديد من الأساليب وهذه الطرق تفترض حالة التأكد للمتغيرات الحاكمة في اتخاذ القرار الاستثماري مثل الحياة الإنتاجية للمشروع و أيضا بكلفة الأموال.

و يمر تقييم المشروع بالعديد من المراحل مما تسمح ببناء تصورات مختلفة للظروف المتوقعة مستقبلا و تأثيرها على قرار منح الائتمان من عدمه من حيث قبول او رفض التمويل.

المبحث الأول: الاطار النظري للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: دلالات التمويل.

المبحث الثالث: دراسة جدوى المشروع الاستثماري.

## المبحث الأول : الاطار النظري للمشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع أساس تطور الاقتصاد و نموه على المستويين الكلي و الجزئي لذا وجب علينا التعرض لبعض المفاهيم المتعلقة بالمشاريع وكيفية الاستثمار فيها.

### المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

سنتناول هنا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالاستثمار في المشاريع .

#### أولاً. تعريف الاستثمار

لقد ظهرت تعريفات متعددة للاستثمار نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها لعملية الاستثمار.<sup>1</sup>

فالبعض يرى بأن الاستثمار يعني " التضحية بمتعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية ، يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر؛

والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية و لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة؛ كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كاظم محاسم العيساوي ، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات" ، دار المناهج ، ط 2، عمان ، 2004، ص 16.

<sup>2</sup> - حسين عمر ، "الاستثمار و العولمة" ، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة ، مصر ، 2000، ص 37.

### ثانيا. محددات الاستثمار

ان الدافع الاساسي الى الاستثمار هو تحقيق الربح ، هذا الأخير يتحقق في ظل توقعات وعند مستويات معينة من التكاليف و هذه الفكرة تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية هي:<sup>1</sup>

1. **العائد:** يمكن أن يجلب الاستثمار الربح للمؤسسة في حالة تمكنها من بيع منتج أكبر مما استثمرته و هذا يعني أن المستوى الاجمالي للإنتاج يشكل عاملا محددًا للاستثمار و هكذا فان العلاقة بين الناتج و الاستثمار هي علاقة تبادلية، اي أن زيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة في الاستثمار تتولد من الزيادة في الناتج.

2. **التكلفة:** تشكل تكلفة الاستثمار العامل الثاني المهم الذي يحدد مستوى الاستثمار و يؤثر على الزيادة في اتخاذ القرار الاستثماري، و حساب التكلفة الاستثمارية عملية معقدة فإذا كانت الآلة المشتراة مثلا تستخدم خلال سنوات طويلة فيتعين حساب تكلفة رأس المال بواسطة سعر الفائدة.

توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة و حجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض و بالتالي على زيادة الاستثمار.

3. **التوقعات:** العامل الثالث المحدد للاستثمار يتمثل في توقعات المستثمرين و ثقتهم بالوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد أو المنطقة وهكذا فان القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات بالأحداث المقبلة، فالمستثمرون يبذلون جهدا في تحليل الأوضاع محاولين التقليل قدر الإمكان من الخطر و من عدم التأكد المرتبطين بالاستثمار .

وعليه يمكن تلخيص العوامل المحددة للاستثمار على النحو التالي:

- الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة.
- أسعار الفائدة و الضرائب التي تؤثر على تكلفة الاستثمار.
- توقعات المستثمرين بشأن وضع الاقتصاد.

<sup>1</sup> - حسين بلعجوز و الجودي صاطوري، "تقييم و اختبار المشروعات الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 07.

### ثالثاً. تصنيفات الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقاً للعديد من المعايير منها معيار المدة ، معيار طبيعة الأثر، معيار الهدف أو الغرض و معيار درجة الارتباط.<sup>1</sup>

1. تصنيف الاستثمارات حسب معيار المدة: يمكن التفرقة في هذه الحالة بين أنواع الاستثمارات التالية:

- استثمارات طويلة الأجل: هي استثمارات التي تزيد مدة حياتها الانتاجية عن سبع سنوات؛
- استثمارات متوسطة الأجل: هي الاستثمارات التي تتراوح مدة حياتها الانتاجية بين سنتين و سبع سنوات؛

- استثمارات قصيرة الأجل: تضم الاستثمارات التي مدة حياتها الانتاجية تقل عن سنتين.

2. تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة أثارها: و تنقسم إلى نوعين هما:

- استثمارات إنتاجية: هي الاستثمارات الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات و تكون في شكل الحياة على أصول مادية؛

- استثمارات غير إنتاجية: هي ذات الطبيعة غير المادية و تنقسم إلى نوعان هما:

- استثمارات مالية: هي الاستثمارات التي يكون الغرض منها الحصول على موارد دون يقابلها إنتاج مثل الأسهم و السندات؛

- استثمارات معنوية: الاستثمارات التي تكون في شكل قيم معنوية مثل براءة الاختراع.

3. تصنيفات الاستثمار حسب معيار الهدف و الغرض: حسب هذا المعيار فان اهم انواع الاستثمارات ما يلي:

- الاستثمارات الاحلالية أو التجديدية: تنشأ من أجل المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة أو من أجل زيادة رقم أعمالها؛

<sup>1</sup> - حسين بالعجوز و الجودي صاطوري، "تقييم و اختبار المشاريع الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 13.

- استثمارات التحديث أو التطوير: الهدف من هذا النوع هو تدنية التكلفة بتكثيف الآلية، أي تطوير جهاز الانتاج الحالي و تحديثه للتقليل من العمالة الاضافية؛
- استثمارات التوسع: الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو التوسيع في الطاقة الانتاجية و البيعية للمؤسسة و ذلك بإدخالها و اضافة منتجات جديدة او زيادة الانتاج و المبيعات الحالية؛
- استثمارات استراتيجية: تهدف إلى المحافظة على بقاء و استمرار المشروع؛
- الاستثمارات المالية: هي استثمارات تقوم بها المؤسسة لما يكون لديها فائض مالي تستثمره في الاوراق المالية ، حيث تكون بدائل تساعد المؤسسة في طاقتها المالية او تولد مرونة مالية مستقبلية.

4. تصنيف الاستثمارات حسب درجة الارتباط الاقتصادي: تختلف الاستثمارات باختلاف قوة الترابط فيما بينها و يمكن أن نذكر خمسة أنواع منها و هي : المشاريع المستقلة، مشاريع مكملة، مشاريع معوضة، مشاريع متنافية، مشاريع متلازمة أو متكاملة.

#### رابعاً. أهداف الاستثمار

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي و النظرية المالية ، إذ اصبح الهدف الاساسي هو:<sup>1</sup>

- تعظيم ثروة المستثمر من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر ؛
- انعاش الاقتصاد و زيادة الرفاهية و توظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه

أما المؤسسة فتقوم بعملية الاستثمار لعدة أهداف منها:<sup>2</sup>

- من اجل الطلب المتزايد على منتجاتها فتقوم بزيادة الإنتاج و تغطية هذا الطلب، ولا يتم ذلك إلا بزيادة استغلال الطاقات القائمة أو تجديدها؛

<sup>1</sup> - دريد كامل ال شيب ، "الاستثمار و التحليل الاستثماري"، دار البازوري ، الأردن ، 2009 ، ص 25.

<sup>2</sup> - حسين بالعجوز و الجودي صاطوري، "تقييم و اختيار المشاريع" ، مرجع سبق ذكره، ص09.

- المحافظة على حصة السوق او رفعها ، و ذلك بعدم السماح لمنافسي المؤسسة باستغلال هذه الحصص عن طريق الاستثمار؛
- تحسين نوعية الانتاج حيث انه إلى جانب الانتاج الكمي للمؤسسة لابد من تحسين نوعية هذا الانتاج حتى يكون مقبولا و مفضلا من طرف الزبائن.

### المطلب الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية

#### أولا. تعريف المشروع الاستثماري

يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة معينة؛<sup>1</sup>

ويمكن تعريفه بأنه رابطة تعاقدية تنشأ بين المساهمين لإنشاء شركة أو شركات استثمارية داخل البلاد وتخضع تلك لرقابة عند إنشائها وعند ممارسة أوجه نشاطها؛<sup>2</sup>

ويمكن تعريفه أيضا بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عما يلي:

- التخلي عن القيمة الحالية لتلك الأموال في سبيل الحصول على ذلك الأصل؛
- النقص المتوقع في قوة الأموال الشرائية بفعل التضخم ؛
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عاطف ليد اندوراس ، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر ، 2006، ص08.

<sup>2</sup> - مجد الجوهري ، "الرقابة على المشروعات الاستثمارية" ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2009، ص06.

<sup>3</sup> - زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، دار وائل للنشر، ط04 ، عمان ، الأردن ، 2007، ص13 .



## ثانيا. أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير أهمها قابليتها للقياس و العلاقة التبادلية والبعد الاجتماعي وبالطبع فإن طريقة تقييم كل نوع من هذه المشروعات قد تختلف عن تقييم الأنواع الأخرى في بعض الأبعاد.

1. **القابلية للقياس:** يمكن التفريق بين نوعين من المشروعات وفقا لمعيار القابلية للقياس: مشروعات قابلة للقياس ومشروعات غير قابلة للقياس أما المشروعات القابلة للقياس فهي تلك التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وهذه المنتجات قد تكون سلع أو خدمات وهي غالبا ما تكون منتجات لها أسواق يتم فيها تحديد أسعارها ومن أمثلتها المشروعات الزراعية، الصناعية والسياحية ويلاحظ في هذا الصدد إن إنتاج هذه المشروعات قد لا يباع كله في السوق وإنما قد يستهلك منه جزء ذاتي كما هو الحال في المشروعات الزراعية ولكن في كل الأحوال يمكن تقييم إنتاج هذه المشروعات باستخدام أسعار سائدة في السوق، من بين المشروعات التي يحتويها هذا النوع أيضا تلك الوحدات التي قد لا يدفع المنتفعون مقابلا مباشرا لمنافعها مثل الطرق العامة ومشروعات الصرف الزراعي ولكن يمكن تقييم منافعها نقديا.

وبالنسبة للمشروعات غير القابلة للقياس فهي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع ومن أمثلة هذه المشروعات تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة، البيئة، الصرف الصحي ، والإصلاح المؤسسي وغيرها ..

2. **العلاقة التبادلية:** تنقسم المشروعات الاستثمارية من حيث العلاقة التبادلية إلى ثلاثة أنواع: مشروعات مشروعة ومستقلة ومشروعات متكاملة وفيما يتعلق بالمشروعات المانعة بالتبادل فهي تلك المشروعات البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار الآخر لمحدودية الموارد المالية مثلا، وبالنسبة للمشروعات المستقلة فهي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما ، توافرت الموارد المطلوبة، كما ان إقامة احدها لا يكون مشروطا بإقامة الآخر ، أي أنها مشروعات لا مكملة ولا بديلة ولا يوجد ارتباط بينهما من الناحية الفنية، ومن

أمثلة ذلك إقامة طريق وإقامة مدرسة في مدينة معينة، أما بالنسبة للمشروعات المتكاملة فهي تلك المشروعات التي يلزم إقامة احدها لإقامة الآخر.

3. **البعد الاجتماعي:** تنقسم المشروعات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها إلى نوعين: مشروعات الإنتاج المباشر مشروعات البنية الأساسية وأما بالنسبة للأولى فهي التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا بحيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلها لها مثال ذلك المشروعات التي تنتج الملابس والسيارات أما مشروعات البنى التحتية مثل الطرق، الجسور والصرف الصحي؛

إن الخصوصية قد دخلت إلى هذه المشاريع فهي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة وتنطوي مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من الاستثمارات على مشاركة اجتماعية ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار ضخامة المبالغ المالية لإقامته وفقا لتقديرات البنك الدولي؛

ومن أهم خصائص هذا النوع من الاستثمار طول فترة الاسترداد وعدم قابلية الأصول للنقل أو التصفية ووجود بعد اجتماعي يزيد من حساسية الاستثمار فيها يتمثل في كون الخدمات التي يقدمها ضرورية وتمس قطاعا عريضا من المجتمع، كما أن هنالك بعد سياسي يتمثل في مسؤولية الحكومة عادة عن تقديم مثل هذه الخدمات بأسعار معقولة للمواطنين لكن يوجد هنالك عدد من المخاطر التجارية و السياسية بالإضافة إلى المصادر وتأميم الأضرار الناجمة عن تطبيق بعض التشريعات و القرارات.<sup>1</sup>

### ثالثا. خصائص المشروع الاستثماري

إن الخاصية الأساسية للاستثمار هي المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المتوقع بالإيرادات والعوائد المستقبلية، طالما أن مجموع التدفقات الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، فإن الاستثمار يتولد عنه

<sup>1</sup> - عبد القادر مجّد، عبد القادر عطية، "دراسة الجدوى التجارية الاقتصادية و الاجتماعية مع مشروعات بوث"، دار الجامعة، ط02، مصر،

عائد مالي، لكن قد يكون هناك هذا الشرط كافياً لقبول الاستثمار، حيث يشترط أن تكون الربحية مقبولة ويتوقف ذلك على عاملين هما:<sup>1</sup>

- مقارنة ربحية الاستثمار بالعوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات البديلة، حيث يترتب على قبول الاقتراح التخلي عن عوائد الفرصة البديلة؛
- تقييم الخطر ينطوي عليه تنفيذ الاستثمار ما إذا كان عائده يغطي هذه المخاطر.

بالإضافة إلى الخاصية الأساسية توجد بعض الخصائص هي كالتالي:

وجود هدف محدد يتم إنجازه لمرة واحدة؛

- وجود نقطة بداية ونقطة نهاية أو إتمام؛
- وجود طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة؛
- يتم إنجازه خلال فترة زمنية محددة وفي حدود ميزانية محددة مسبقاً؛
- وجود منظم يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج؛
- وجود عدة أنشطة يتم القيام بها بغرض إتمام المشروع.<sup>2</sup>

#### رابعاً. أهداف المشروع الاستثماري

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة الأساسية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى للمشروع ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة ومنذ البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير التقييم من وجهة نظر الاقتصاد القومي التي تسعى إلى تعظيم المنفعة العامة وفي هذا الإطار تقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 249.

<sup>2</sup> - محمد توفيق ماضي، "دراسات اقتصادية لاتخاذ جدوى القرارات"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 17.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

1. أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة: والتي هي الهدف الرئيسي من بحثنا هذا، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح على المدى الطويل؛

وإذا كان هدف تحقيق أقصى ربح هو الهدف المسيطر في هذه الأنواع من المشروعات، إلا أن هنالك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، وتعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات وهناك أيضا هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه وتكسب رضاء العملاء والقائمين على صناعة القرار.

2. أهداف المشروعات الاستثمارية العامة: ويكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذا الهدف ليس هو الهدف الوحيد للمشروعات العامة وبالتالي هنالك أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشروعات ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول إلى الخصوصية بالإضافة إلى رغبة الدولة في الحصول على أرباح عادية تمكن من إقامة بعض المشروعات العامة الأخرى دون اللجوء إلى الاقتراض من أجل تمويل هذه المشروعات بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الحفاظ على الأمن الوطني يوجب على الدولة إنشاء مشاريع في الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة الأسلحة؛

- الحفاظ على الأمن الغذائي يستوجب كذلك من الدولة القيام بمشاريع مدعمة لقطاع الصناعات الغذائية؛
- للاعتبارات الاجتماعية تقوم الدولة بإنشاء مشاريع وبيع منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة.

### المطلب الثالث : مراحل تقييم المشاريع الاستثمارية

تتضمن دراسة الجدوى و تقييم المشروع عددا من المراحل هي كالآتي:

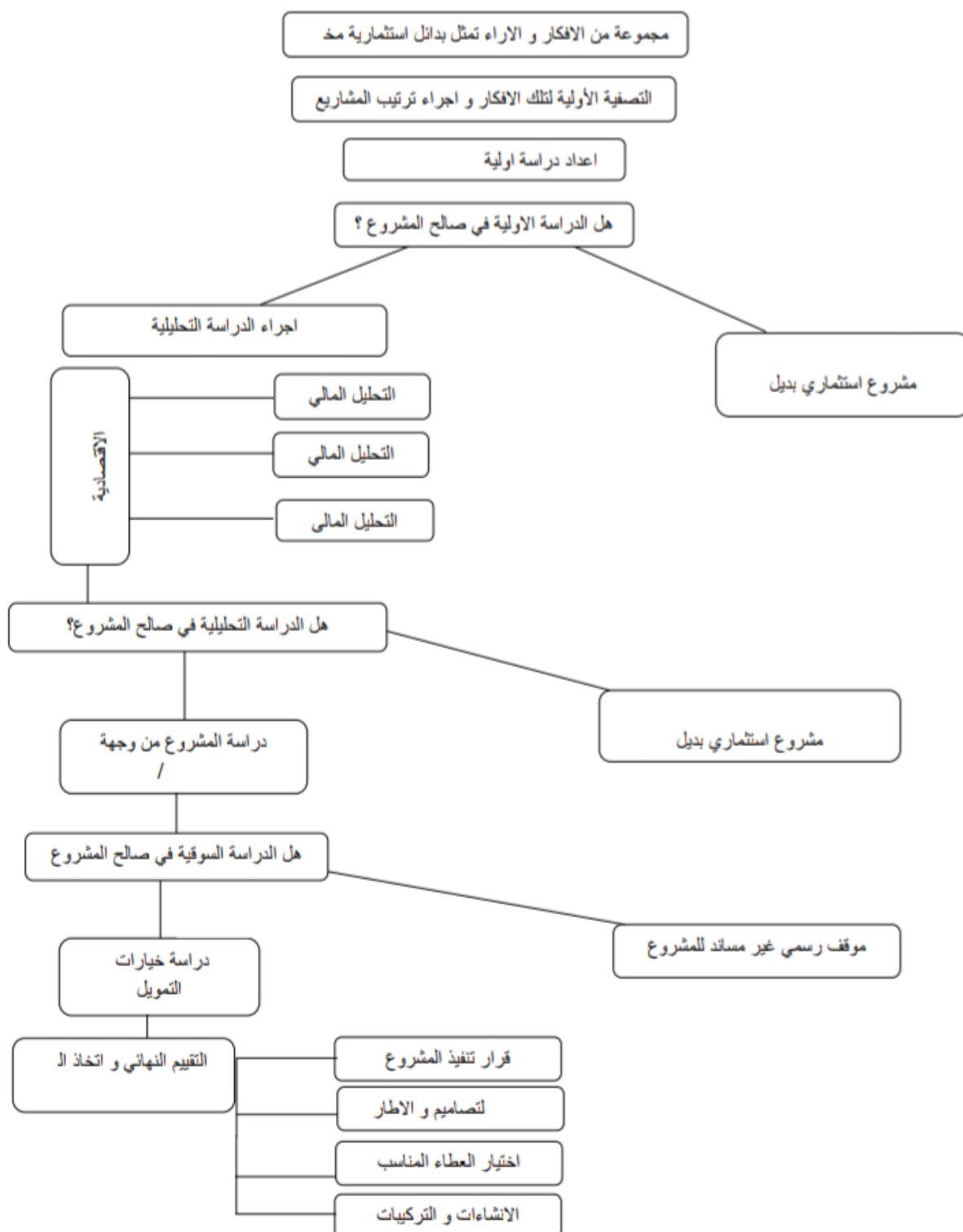
1. **المرحلة الشخصية:** تعتبر هذه المرحلة مهمة في تحديد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه، وسميت بمرحلة التشخيص لأنها تتضمن البحث عن الأفكار الاستثمارية المرغوب فيها من قبل المستثمرين و تشخيصها ، و إيجاد افكار جديدة للدراسة و غربلتها لإيجاد المشاريع الناجحة.<sup>1</sup>
  2. **مرحلة دراسة الجدوى الأولية:** هي عبارة عن تقرير اولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة التي يمكن من خلالها التوصل الى اتخاذ قرار اما بالتخلي عن المشروع او الانتقال الى الدراسة التفصيلية.<sup>2</sup>
  3. **مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية:** تمثل الدراسة لاحقة لدراسات الجدوى الاولية ولكنها اكثر تفصيلا و شمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع او الانتقال الى مرحلة التنفيذ، وتعتبر دراسات الجدوى الاولية التفصيلية متكاملة و متتالية ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الاخرى اي ليست معوضة ونتيجة لهذه الدراسة يتم اما التخلي عن المشروع او البدء بعملية التنفيذ.
- تتضمن دراسة الجدوى التفصيلية مجموعة من المراحل والمتمثلة في دراسة سوقية، دراسة فنية، دراسة تمويلية، دراسة مالية ودراسة بيئية و المفاضلة بين المشروعات و اختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).

<sup>1</sup> - محمد محمود العلجوني، سعيد سامي الحلاق، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار البازوري، الأردن، 2010، ص 59.

<sup>2</sup> - سيد سالم عرفة، "إدارة المخاطر الاستثمارية"، دار الراية، ط 01، عمان، 2009، ص ص 157، 159.

4. مرحلة التقييم واتخاذ القرار: تتضمن استخدام معايير التقييم المختلفة لحساب الربحية للمشروع وجدواه والمفاضلة بين البدائل المختلفة، ثم دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع وتحليل حساسيته ازاء التغيرات السلبية المحتملة في بعض المؤشرات الرئيسية لنشاطه.

الشكل التالي يوضح مراحل تقييم المشروعات.<sup>1</sup> الشكل 2-1 : مراحل تقييم المشروع



المصدر: محمد محمود العجلوي ، سعيد سامي الحلاق ، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص: 37.

<sup>1</sup> - حسين بلعجوز و الجودي صاطوري، "تقييم و اختبار المشاريع الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص 37.

## المبحث الثاني: دلالات التمويل

يستعمل التحليل المالي بغرض التعرف على أداء المؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وبالتالي اتخاذ القرارات التمويلية السليمة.

### المطلب الأول: عموميات حول التمويل

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التمويل ومختلف مصادره، بالإضافة إلى أهميته.

#### أولاً. مفهوم التمويل:

يعرف التمويل بأنه هو طريقة الحصول على مصادر تمويلية مؤقتة او دائمة مهمة لنشاطها وتطورها؛<sup>1</sup>

و يعرف بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

- التحديد الدقيق لوقت الحاجة إليه؛
- البحث عن مصادر الأموال؛
- المخاطر التي تفترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

وطالب التمويل بهذا المفهوم ليس فقط الشركات بأنواعها بل وأيضا الأفراد والأسر والدول، وكل شخص مسؤول عن التمويل سواءا كان هذا التمويل خاص بالمشروع كبيرا، فإنه يواجه بصورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلية من المتحصلات من جهة، والتدفقات النقدية الخارجية نتيجة للمدفوعات من جهة أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - c. perochon et j.leurion , " analyse comptable gestion prévisionnelle", tome 06, les editions fouchier, p30.

<sup>2</sup> - طارق الحاج، "مبادئ التمويل"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 21.



كما يعرف التمويل بأنه كيفية إستعمال الأموال وتسيير إنفاقها ومحاولة ترشيد هذا الإنفاق، كما يعني "التغطية المالية لأي مشروع أو العملية الإقتصادية ومصادر التمويل الملائم لها وبأقل تكاليف وفي الوقت المناسب<sup>1</sup>.

### ثانيا. أهمية التمويل

1. من ناحية المستثمر: من الضروري التذكير بان التمويل هو قرار مهم على الأقل لاربع أسباب:

- على المدى الطويل، يعتبر المحرك الفريد للنمو و البقاء؛
  - يمتص الموارد المهمة؛
  - غالبا ما يكون التزاما طويلا لا رجعة فيه؛
  - يتحكم في النهاية في صورة العلامة التجارية للمؤسسة بسبب تأثير البيئة الاقتصادية و المالية.<sup>2</sup>
2. من ناحية البنك: تعتبر العمليات التمويلية ( التوظيفات الإستثمارية للبنوك) أهم أوجه التوظيف لدى البنوك (البنوك التجارية وغير التجارية) ولكن لاتعد المصدر الرئيسي للإيرادات التي تحققها هذه البنوك وعلى الرغم من ذلك يختلف توزيع العمليات التمويلية لدى كل منها بحسب آجال الإستحقاق وفقا لطبيعة وآجال مواردها ( الودائع بصفة خاصة)، فيما يمثل التمويل قصير الأجل الجانب الأكبر من محفظة التوظيفات الإستثمارية لدى البنوك التجارية يلاحظ أنها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال والتي تهتم أساسا بمنح التمويل متوسط وطويل الأجل إستنادا إلى مواردها التي تتسم بالإستقرار النقدي.

ويستدل على ما سبق من أن البنوك التجارية والتي تحصل على مواردها من الودائع التي يستحق أغلبها خلال السنة، فإنها تكون حريصة على عدم تجميد تلك الموارد في التوظيفات طويلة الأجل مما قد يصعب تحويلها إلى نقد سائل بسرعة ودون خسارة ملحوظة من أجل مواجهة الطلب على سحب الودائع وفي المقابل لذلك تعمل البنوك غير التجارية على الحصول على الموارد المالية ذات الآجال المناسبة سواء في

<sup>1</sup> - ابراهيم خزراي، حمزة الشبيخي، "الإدارة المالية الحديثة"، كلية الإقتصاد، الجامعة المصرية، ص 26.

<sup>2</sup> \_ Abdallah Boughaba, "**projets d'investissement analyse et evaluation financière et économique**", 3eme ed, Berti editions, Alger, 2015, p13.

شكل إئتمان من البنوك الأخرى أو بإصدار سندات أو بزيادة رأسمالها باستمرار، لما يتيح لها تقديم عمليات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل<sup>1</sup>.

### ثالثاً. مصادر التمويل

يتطلب تنفيذ المشروعات الإستثمارية توفير التمويل اللازم لها سواء كان في شكل رأس مال أو قروض لإقتناء أصولها الثابتة وبالتالي تنوع مصادر التمويل إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية وعلى المشروع إختيار المصدر الذي يتلاءم مع أهدافه.

#### 1. المصادر الداخلية للتمويل: هي المصادر التي تقوم المؤسسة بإنشائها بنفسها عن طريق نشاطاتها

السابقة، وتمثل في الاهتلاكات و التوفيرات في الأرباح وهو ما يطلق عليه بالتمويل الذاتي<sup>2</sup>؛ يقصد بالتمويل الداخلي قدرة المؤسسة على تمويل إستثمارات التي تقوم بها، وهي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من الأنشطة التشكيلية للمؤسسة خلال السنة المالية وتشير الدراسة إلى أن حوالي (40%-60%) من حاجة المؤسسات للأموال التي يمكن توفيرها عن طريق المصادر الداخلية الأمر الذي يدفعها إلى البحث في المصادر الخارجية لتمويل النسبة المتبقية<sup>3</sup>، يتكون التمويل الداخلي من:

#### 1.1. الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة مصدراً داخلياً هاما يستخدم للتمويل للإحتياجات المالية

طويلة الأجل للمنشأة، وتمثل الأرباح المحتجزة هذا الجزء من الأرباح الذي يتم الإحتفاظ به داخل المنشأة بغرض إعادة إستثماره، وتعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر لتمويل عمليات النمو والتوسع<sup>4</sup>.

#### 2.1. الإهتلاكات: تمثل الإهتلاكات إثبات أو تدني قيمة الإستثمار بفعل الإستعمال أو التقادم حيث

تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة، وتحسب الإهتلاكات بكيفية تسمح بإعادة تكوين

<sup>1</sup> - مصطفى كمال سيد طایل، "البنوك الإسلامية ومنهج التمويل"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2012، ص33.

<sup>2</sup> - c. perochon et j.leurion , " **analyse comptable gestion prévisionnelle**", tome 06, les editions fouchier, p31.

<sup>3</sup> - عدنان تابه، ياسين حاسب الخرشة، "أساسيات في الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص137.

<sup>4</sup> - محمد صالح الحناوي وآخرون، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 58.

الأموال الموظفة خلال فترة زمنية محددة لكل نوع من الإستثمارات وتعتبر العمر الإنتاجي له ، كما تحسب من حيث المبدأ إعتباراً من تاريخ شراء الإستثمار أو تاريخ إنجازه وفي كل سنة مالية وحتى في حالة غياب الأرباح.

**3.1. المؤونات المتخصصة:** يمكن للمؤسسة عند ملاحظة إحتمال حدوث في المستقبل أي تكاليف كانت سواء ذات طابع إستثنائي أو المتعلقة بالإستغلال التجاري، أن تسلل مخصصات (المؤونات) لمواجهة هذه التكاليف المحتملة.

**4.1. الإدخار الإحتياطي:** يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.

الإدخار الإحتياطي يساهم في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في أعماله، وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد إستثمارها (الأرباح الخاضعة للضريبة المحققة)<sup>1</sup>.

**2. المصادر الخارجية للتمويل:** يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، ففي ظل إفتراض إستغلال الشركة، فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لا بد من معرفتها وفق الأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة، والتي تتطلب إستخدام التمويل الداخلي المتولد من العمليات الجارية.

يتوقف حجم التمويل الداخلي على حجم التمويل الخارجي وإحتياطات الشركة المالية، أي أنه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية ( سواء الإستثمارية أو الجارية)<sup>2</sup> ومن مصادر التمويل الخارجي نجد:

**1.2. مصادر التمويل قصيرة الأجل:** يقصد بمصادر التمويل القصيرة الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة والتي تكون مستحقة السداد خلال السنة في الغالب.

<sup>1</sup> -عاشور كنوش، "الحاسبة العامة أصول و مبادئ وفق للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2003، ص ص 164-165.

<sup>2</sup> - عبد العفار حنفي، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2002، ص 365.

وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت معظم الشركات تعتمد عليها بصفة أساسية لتمويل عملياتها الجارية، بل أن بعض الدراسات أظهرت أن الكثير من المنشآت تلجأ إلى مصادر تمويلية قصيرة الأجل لتمويل إستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل،<sup>1</sup> ومنها نجد الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي.

**2.2. مصادر التمويل المتوسطة الأجل:** يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل الحاجة الدائمة للمشروع المقترض كأن تمون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين لذا فإن المتفق عليه هو إعتقاد فترة للتمويل من سنة إلى خمس سنوات في هذا النوع من التمويل، حيث يتم السداد من خلال التدفقات النقدية التي تتولد من خلال هذا العدد من السنين وتمثل في: القروض المصرفية متوسطة الأجل والتمويل بإستئجار الأصول.

**3.2. مصادر التمويل طويلة الأجل:** يمثل التمويل طويل الأجل الأموال الإلتزام على المشروع كشخصية معنوية مستقلة، هذا الإلتزام يضيف عبئا آخر على المدير المالي للمشروع ويتمثل بضرورة معرفة بما يسمى بأسواق المال لأنه يلجأ إليها في محاولته للحصول على الأموال لآجال طويلة، إلى جانب تأثر قرار التمويل بظروف تلك الأسواق من حيث الطرق التمويلية المختلفة والمتوفرة فيها وتكلفة كل طريقة منها، ثم أن بعض المنشآت تكون الحاجة فيها للتمويل طويلة الأجل مستمرة بسبب طبيعة عملها ومن أهم أعمال هذه الأسواق هو توجيه الأموال الفائضة والمتوفرة لدى بعض الوحدات الإقتصادية التي تكون بحاجة لها، وهنا تبرز كفاءة المدير المالي في إختيار المصدر المناسب والذي تتفق شروطه وكلفته مع إمكانيات المشروع الحالية والمتوقعة وتحدد الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، السندات والقروض قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> - جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحج، "الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار"، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 307.

### المطلب الثاني: نظرة عن التحليل المالي.

يلعب التحليل المالي دورا جوهريا في مجال إتخاذ القرارات داخل البنوك وهو محطة أداء مختلف وظائف المؤسسة وتشخيص نقاط القوة والضعف للأداء المالي والتشغيلي لديها.

### أولا. مفهوم التحليل المالي

هناك عدد من المفاهيم ترتبط بالتحليل المالي وهي<sup>1</sup>:

يعرف التحليل بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لإستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات في التعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي والإقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي؛
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل؛
- تقييم أداء الإدارة.

هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مؤسسة الأعمال وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة؛<sup>2</sup>

كما يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على المعلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة ( مالية وتشغيلية) وتوقع ما يكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب مع عملية إتخاذ القرارات؛

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيات العمل المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 96.

<sup>2</sup> محمد داود عثمان، "إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره"، ط1، عمان، ص 143.

مما سبق نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة وتعزيزها على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المنشورة بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة.

### ثانيا. أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع المعلومات من ناحية وفي جمع الأموال وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على المؤشرات تبين فعالية سياسة المؤسسة وقدرتها على النمو؛
- التحقيق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- إعداد أراضية مناسبة لإتخاذ القرارات المناسبة.

### ثالثا. أنواع التحليل المالي

هناك نوعان من التحليل المالي وهما:

1. التحليل الرأسي (العمودي): يقوم على أساس دراسة العلاقات بين العوامل أو البنود المالية المختلفة

كما تظهر في مجموعة واحدة في القوائم المالية عن فترة معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من

العناصر مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول واحد وسائل التحليل استخدام الحجم الكلي أو الشامل

أو نسبة 100% وذلك بنسبة كل أصل إلى مجموعة الأصول وكل بند من بنود الخصم وحقوق الملكية

إلى مجموعة الخصوم ورأس المال.

<sup>1</sup> - عبد القادر بحيح، "الشامل لتقنيات أعمال البنوك"، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص331.

وهو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك الفترة، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة التي تقتصر على فترة زمنية واحدة<sup>1</sup>.

2. **التحليل الأفقي:** ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية، وملاحظة مقدار التغير في زيادة أو نقص على كل منها مع مرور الزمن ويصف هذا النوع من التحليل الديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: طرق وأساليب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي دراسة تقويمية للنسب والقوائم المالية بعد تبويبها بشكل ملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الإرتباطات التي تحصل بين هذه المؤشرات والنسب.

#### أولاً. مؤشرات التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ومن أهمها مايلي:

1. **رأس المال العامل Fr:** يعتبر رأسمال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة؛ ومن الناحية المحاسبية يعتبر الفارق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الاجل او من جهة أخرى الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، دار الميسرة، الأردن، 2012، ص103.

<sup>2</sup> - خالد محمود الكحلوت، "مدى إعتتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص 31.

<sup>3</sup> - Roger P.Declerck , Jean-Pirre Debourse, "**Principe d'analyse technique de projets d'investissement**", L'Harmattan edition, Paris, 2012, p84.

ويتم حساب رأس المال العامل بالطرق التالية:

- في الأجل الطويل: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة؛
- في الأجل القصير: رأس المال العامل = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

## 2. احتياجات رأس المال العامل BFR: تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير

وتصبح ديون قصيرة الأجل مالم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة استغلال بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الإستغلال فيحاول المسيرون المليون الإستغلال بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال على أن تكون ملائمة استحقاقية الموارد مع سيولة الإحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

- احتياجات رأس المال = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

وقد تم استبعاد القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من إحتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية<sup>3</sup>.

## 3. الخزينة: تعرف على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال وتشمل

القيم الجاهزة أي ماتستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة<sup>4</sup>.

وتحسب بإحدى الطريقتين:

- الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل؛

<sup>1</sup> - زغيت مليكة، بوشنغير المبلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011، ص 49.

<sup>2</sup> - مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 34.

<sup>3</sup> - زغيت مليكة، بوشنغير المبلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>4</sup> - ناصر دادي عدون، "تقنية مراقبة التسيير"، مطبعة المدني، الجزائر، ص 51.



- الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية .

### ثانيا. النسب المالية

تعتبر من العلاقة الكسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج؛<sup>1</sup>

وتعرف أيضا بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما لقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معا.<sup>2</sup>

1. نسب الهيكلية: وهي النسب التي تصف حالة المؤسسة في مدة زمنية معينة وحسب الميزانية يمكن أن نجد مايلي<sup>3</sup>:

1.1. نسب هيكلية الأصول: ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الإقتصادي الذي

ينتهي إليه، الهدف من حسابها هو البحث عن وضعية المثلي لإستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة المؤسسة إلى توازن أمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز.

- نسبة الأصول الثابتة = إجمالي الأصول الثابتة × 100 / مجموع الأصول.
- نسبة الأصول المتداولة = إجمالي الأصول المتداولة × 100 / مجموع الأصول.
- نسبة قيم الإستغلال = إجمالي قيم الإستغلال × 100 / مجموع الأصول.
- نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة × 100 / مجموع الأصول.

تسمح لنا هذه بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة، كما تقيس إمكانياتها في مواجهة التغيرات المتوقعة للظروف الإقتصادية.

<sup>1</sup> - Jaqueteulie, "Analyse financière de l'entreprise", édition chatred et associe editeurs, p29.

<sup>2</sup> - مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص234.

<sup>3</sup> - بوزار صفية، "تشخيص وتقييم المؤسسة في ظل الخصخصة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2001، ص 49.

2.1. **نسب هيكلية الخصوم:** تمثل نسبة المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

- نسبة الأموال الخاصة = مجموع الأموال الخاصة  $\times 100$  / مجموع الخصوم.
- نسبة نسبة الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل  $\times 100$  / مجموع الخصوم.
- نسبة السيولة الجاهزة = ديون قصيرة الأجل  $\times 100$  / مجموع الديون.

2. **نسبة السيولة:** تعرف السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها عندما يحين وقت استحقاقها، وتقاس من خلال النسب التالية<sup>1</sup>:

1.2. **نسبة السيولة العامة:** توضح هذه النسبة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة وتحسب كما يلي:

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة  $\times 100$  / ديون قصيرة الأجل.

2.2. **نسبة السيولة الجاهزة:** توضح هذه النسبة درجة تغطية الديون قصيرة الأجل وتقيس السيولة دون إعتبار الذمم أو المخزون وتحسب كما يلي:

- نسبة السيولة الجاهزة = النقدية  $\times 100$  / الديون قصيرة الأجل.

3. **نسب النشاط:** هي النسب التي تبين كفاءة المشروع سواء تحصيل الذمم أو في الإستغلال لموارد المشروع للإستغلال الأمثل<sup>2</sup>. ويمكن دراستها من خلال مايلي<sup>3</sup>:

1.3. **مهلة إئتمان الزبائن:** تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنهم حتى يسددوا ماعليهم من ديون اتجاههم ولا يجب أن تتجاوز 90 يوماً،

- عادة مهلة إئتمان الزبائن = الزبائن + أوراق القبض  $\times 360$  / مبيعات التسوية متضمنة الرسم.

2.3. **مهلة تسديد الموردين:** هي النسبة التي يمنحها الموردون للمؤسسة التي تتمكن من تسديد الزبائن.

- مهلة تسديد الموردين = الموردون + أوراق الدفع  $\times 360$  / مشتريات التسوية متضمنة الرسم.

<sup>1</sup> - منير شاكراً محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 55.

<sup>2</sup> - أمين السيد لطفى، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 33.

<sup>3</sup> - زغيب مليكة، بوشنفيير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي"، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

4. نسبة المديونية: تعرف هذه النسبة بمؤشرات القدرة على الوفاء بالديون وهي تقيس مقدرة المنشأة على سداد الديون مهما كانت طويلة أم قصيرة الأجل. وأهمها مايلي<sup>1</sup>.
- 1.4. نسبة السيولة الآجلة: هي تعبر عن النسبة التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضا طويل الأجل، وتمثل هامش استنادة المؤسسة.
- نسبة السيولة الآجلة = ديون متوسطة الأجل  $\times$  100 / أموال دائمة.
- 2.4. نسبة القدرة على التسديد: توضح هذه النسب المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي.
- نسبة تغطية المصاريف المالية: المصاريف المالية  $\times$  100 / رقم الأعمال السنوي الصافي.
5. نسب المردودية: تعني قياس مقدرة المؤسسة، وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قام بها خلال فترة زمنية معينة ويمكننا دراسة الربحية من خلال مايلي<sup>2</sup>:
- 1.5. نسبة مردودية النشاط: تهتم هذه النسبة بمعرفة نتائج أعمال المشروع بعد الضرائب .
- نسبة مردودية النشاط: الربح الإجمالي  $\times$  100 / رقم الأعمال.
- 2.5. نسبة مردودية الأصل: تبين هذه النسبة مردودية ما استخدم من الأصول للحصول على النتيجة وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد من الأموال المتاحة للمشروع<sup>3</sup>.
- نسبة مردودية الأصل = النتيجة الإجمالية  $\times$  100 / مجموع الأصول.
- 3.5. نسبة مردودية الأموال الخاصة: وتحسب بالعلاقة التالية:
- نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية  $\times$  100 / الأموال الخاصة.
- نسبة الاستقلالية المالية: تبين لنا مدة استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون.
- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

<sup>1</sup> - خالد محمود الكحلوت، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>2</sup> - دريد كامل آل شيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>3</sup> - زغيب مليكة، بوشنفير المبلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

## المبحث الثالث: دراسة جدوى المشروع الاستثماري.

لقي موضوع دراسة الجدوى للمشروعات الإستثمارية اهتماما كبيرا في تحقيق الإستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسة الجدوى وطبيعة القرارات الإستثمارية، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث مجموعة من المفاهيم المتعلقة بدراسة الجدوى وطرق تقييم المشاريع الإستثمارية.

## المطلب الأول: عموميات حول دراسة الجدوى

نظرا لإنتشار مصطلح جدوى المشاريع في العديد من الكتابات بمفاهيم مختلفة، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعريفاتها وأنواعها.

## أولا. تعريف دراسة الجدوى:

لقد أعطي لدراسة الجدوى عدد من المفاهيم نذكر منها:

انها أداة عملية وليست عشوائية تستخدم لترشيد الإستثمارات الجديدة أو تقييم قرارات سبق ذكرها في الماضي أو المفاضلة بين بدائل متعددة، ذلك على أساس فني، مالي، اقتصادي وبيئي في ضوء معطيات محددة تتعلق بموقع المشروع وتكاليف تشغيله، ارادته، نمط التكنولوجيا ومهارات بشرية متعددة، ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يشير إلى إمكانية التخلي عن المشروع في حالة ما إذا كانت النتيجة في غير صالح إقامته<sup>1</sup>.

هي سلسلة من الدراسات تقوم على افتراضات معينة وأهداف محددة، تنتهي إلى إتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع والمباشرة بإقامته أو رفضه، وذلك اعتمادا على مجموعة معايير تنطلق من مبدأ التكلفة لمعرفة مقدرة المشروع على بلوغ الأهداف التي أنشأت من أجلها<sup>2</sup>.

هي الكفاءة أو الكفاية من استثمار مخطط تعيينه بناء على أسس تحليلية متاحة بغرض تبني القرار السليم<sup>3</sup>.

1 - أحمد تميم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمان"، دار المستقبل، مصر، 1996، ص 14.

2 - ولد محمد الأمين مجّد، "دراسات الجدوى التجارية للمشاريع الإستثمارية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، 2006، ص 4.

3 - هوشيار معروف، "دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 15.

من التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا لدراسة جدوى المشاريع " هي مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع من عدة جوانب قانونية وتسويقية، انتاجية مالية، اقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف محددة والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه، بمعنى قبول أو رفض المشروع.

ثانيا. أنواع دراسة الجدوى: هناك نوعان لدراسة الجدوى وهما:

1. دراسة الجدوى الأولية: يمكن أن تعرف دراسة الجدوى الأولية بأنها عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة على كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصاديا، ولكي تكون دراسات الجدوى الأولية قابلة للتقييم ويمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرار الأولي بشأن المشروع المقترح لا بد أن تتضمن معالجة العديد من الجوانب المتعلقة بالمشروع كتقدير حجم الاستثمار، كلفة التشغيل، الأرباح المتوقعة، اعداد ملخص عن المخاطر المتوقع مواجهتها وتقدير تكاليف الدراسة التفصيلية.

2. دراسة الجدوى التفصيلية: يمكن تعريف الجدوى التفصيلية بأنها تلك التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام تقنية أو تقنيات ترتبط بالمواد والمدخلات المحددة وبتكاليف استثمارية ونتاجية محددتين، وبربح للمبيعات يدر عائدا محددًا على الإستثمار، أي أن الهدف من انجاز دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع معين يتحدد في الآتي:

- إعطاء مبررات مقنعة لصاحب العلاقة بالمشروع، من أن تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع له ما يبرزه من حيث مستوى الطلب المتوقع على مخرجات المشروع في الأمد المتطور؛
- التدليل بأن الموقع المختار للمشروع هو الموقع الأمثل من بين المواقع البديلة الأخرى المتوفرة في الدولة أو الإقليم؛
- إقناع المستثمر بأن عائد الإستثمار مجدى إقتصاديا، ويستحق التضحية بالأموال من أجل بناء المشروع المقترح الذي يمثل الفرصة الإستثمارية المثلى في الوقت الراهن.

لهذا فإن دراسة الجدوى التفصيلية ينبغي أن تمدنا بأساس فني، مالي واقتصادي للقرار الإستثماري الخاص بالمشروع مع تحديد وتحليل العناصر الحرجة التي ترتبط بالإنتاج ومستلزماته والبدائل الخاصة بهما<sup>1</sup>.

ثالثا. خصائص دراسة الجدوى: تتمثل في مجموعة من السمات لعل أهمها مايلي:

- يتم في كل مرحلة من مراحل دراسة الجدوى استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية التي تختلف من دراسة إلى أخرى؛
- انها مجموعة تشكل تكامل واضح ودقيق بين الأبعاد والدراسات المتخصصة، وتتميز بالتسلسل في شكل مراحل متتالية ، يتم في كل مرحلة دراسة جانب أو مجال معين؛
- تختلف نوعية الخبرات المطلوبة للدراسة من مرحلة إلى أخرى ففي كل مرحلة تحتاج إلى نوع معين من الخبرات الفنية؛
- إن دراسة الجدوى تستند على الأساس الحدي بمعنى أنها لا تتصدى لدراسة مشروعات قائمة لأنه من غير المعقول أن تفسر نتائجها عن إلغاء تلك المشاريع القائمة بالفعل؛<sup>2</sup>
- نظرتها المستقبلية، أي أنها تتعامل مع المستقبل، فدراسة الجدوى تعني بدراسة إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات، ويمتاز عنصر الوقت فيها بالأهمية البالغة نتيجة بالدرجة الأولى إلى عدم ثبات الفرص التسويقية المتاحة أمام المشروع لفترات طويلة وذلك بسبب التطورات المستمرة في بيئة المشروع وهذا يتطلب ضرورة تحديث الدراسات باستمرار؛
- انها دراسة لا يمكن انجازها من قبل خبير واحد وانما من قبل فريق من الخبراء كل حسب تخصصه حيث يقوم خبراء التسويق بإعداد دراسة السوق، والمهندسون والخبراء الفنيون بإعداد الدراسة الفنية في حين يقوم الخبراء الماليون بإعداد الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع؛

<sup>1</sup> - كاظم جاسم العيسوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي"، ط2، دار المنهج، الأردن، ص ص42، 44.

<sup>2</sup> - طلال الكداوي، "دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة"، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص38،

- تنتهي دراسة الجدوى عند تنفيذ الإقتراح الإستثماري ولا يدخل فيها تنفيذ المشروع وتقييمه وان كان ذلك يؤثر إذا ما ظهرت صعوبات فيلجأ إلى إعادة دراسات الجدوى للتغلب على تلك الصعوبات.<sup>1</sup>

#### رابعاً. أهداف دراسة الجدوى

هناك هدف عام لدراسة الجدوى وأهداف فرعية تبرز أهمية دراسة الجدوى، فدراسة الجدوى تهدف في اطارها العام إلى تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في المشروع المقترح من عدمه، ومن الأهداف الفرعية نجد:

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق التخصص الأمثل للموارد النادرة، إذ يتعين على المشروعات التي تقع عليها الإختيار أن تتصف بالفعالية الكفاءة، قابلية النمو والملائمة؛
- المساعدة للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة المادية أو الطبيعية والتي تتصف بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري؛
- وضع خطط وبرامج لتنفيذ المشروع وتحديد أسلوب ادارته، والتفاعل بين عناصر التشغيل، التمويل والتسويق؛
- اختيار المشاريع التي تحقق للمجتمع ولصاحب المشروع والدولة أعلى منفعة، والتي تساعد على حل المشاكل الإقتصادية والاجتماعية؛
- الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، فصاحب المشروع يتعين عليه تقديم دراسة الجدوى إلى الجهات الحكومية، والتي بدورها تقوم بتعديلات على هذه الدراسة لتختبر الربحية القومية أو الإجتماعية للمشروع؛
- تمثل دراسة الجدوى بالنسبة للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع وقدرته وكفاءته على سداد القرض؛

<sup>1</sup> - محمد أمين زويل، "دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة"، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص 24.

- تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والإقتصاد ومستوياته المختلفة اقليميا ودوليا، ومنه ابراز تلك المشروعات من خلال دورها في التأثير في اتجاهات السياسة الإقتصادية، المحلية والعالمية ودرجة التأثير بها؛
- اتاحة الفرص لإختيار المشاريع التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التقييم البنكي للمشاريع

تعتبر عملية تقييم مقترحات الاستثمارات من أهم النشاطات التي تهتم بها الإدارة المالية عند اتخاذها القرار الاستثماري طويل الأمد، فهي تعبر عن مستويات من الأداء التي يتم اعتمادها، والتي من شأنها أن تجعل مستخدمي التقييم يطمئنون إلى النتائج التي يتم الوصول إليها، لذلك سنتطرق إلى مفهوم ومبادئ وأهداف تقييم المشاريع الاستثمارية.

#### أولا. مفهوم عملية التقييم

تعرف عملية التقييم للمشاريع بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستنادا على أسس عملية.

ويمكن القول أن جوهر عملية التقييم تتمثل في المقارنة والمفاضلة بين المشاريع المقترحة لإختيار البديل الأفضل، تلك المفاضلة تتمثل في<sup>2</sup>:

- المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو اقامة مشاريع جديدة؛
- المفاضلة بين انتاج أنواع معينة من السلع؛
- المفاضلة بين أساليب الانتاج وصولا إلى اختيار الأسلوب المناسب؛
- المفاضلة بين المشاريع استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع؛
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

<sup>1</sup> - أوسير منور، مغارة فتحة، "دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، ص 33.

<sup>2</sup> - كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، مرجع سبق ذكره، ص 97.



كما يعرف أيضا تقييم المشروع هو تقييم المشروع قبل التنفيذ بهدف اتخاذ قرار تنفيذ المشروع، وتستهدف عملية التقييم دراسة الجدوى ومؤشراتها المالية والفنية والإقتصادية، وعادة ماتكون الجهة التي تقوم بتقييم المشروع اما المستثمرين أو جهة ممولة للمشروع مثل البنوك أو الجهات الأخرى مثل الحكومة التي تستنفذ المشروع.

ومما لاشك فيه أن دقة عملية التقييم تعتمد على دقة البيانات والمعلومات الفنية ، كما يعتمد أيضا على خبرة القائمين بعملية التقييم، في كل الأحوال فإن تقييم المشروع يعتبر عاملا مهما على طريق اتخاذ قرار تنفيذ المشروع خاصة من قبل من يقع عليهم مسؤولية تحمل وتقديم الاستثمارات والتمويل للمشروع.<sup>1</sup>

### ثانيا. مبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

من المبادئ التي تستند عليها عملية التقييم مايلي<sup>2</sup>:

- من بين أهداف المشاريع ايجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة
- لابد أن تتضمن عملية التقييم مستوى معين من التوافق والإنسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة أي بإزالة التعارض بين المشروع والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليه؛
- لابد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم خاصة مايتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛
- ان عملية التقييم لابد أن تقضي إلى تبني قرار استثمائي اما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه؛
- لابد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين أهداف المشروع وأهداف خطة التنمية القومية.

### ثالثا. أهداف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

ان الإهتمام الكبير بموضوع تقييم المشاريع ماهو إلا انعكاس الوظائف و الأهداف العديدة لذلك الموضوع، وتتمثل في:

<sup>1</sup> - محفوظ جودة زآخرون، "تحليل وتقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتدويرات، ط2، القاهرة، 2010، ص 15

<sup>2</sup> - شوام بوشامة، "تقييم اختبارات الاستثمارات"، دار المغرب، ط1، ص18.

- تعتبر بمثابة وسيلة يمكن ان تساعد في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة ؛
- تعتبر بمثابة وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للاموال المستثمرة؛
- تساعد عملية التقييم في توجيه المراد استعماله إلى المجال الذي يضمن تحقيق النتائج المراد تحقيقها وتعتبر عملية التقييم بمثابة وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الإستثمارية.

### المطلب الثالث: أساليب تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل ظروف التأكد التام.

يقصد بالتأكد التام تلك الظروف التي يتم في ظلها قيام الفرد بإعداد تنبؤات مستقبلية بدقة وفي هذه الحالة يعتمد تقييم المشاريع الإستثمارية على المقارنة بين النفقات والإيرادات المتوقعة منها وعلى هذا الأساس نميز الطرق التالية:

#### أولاً. الطرق التقليدية في تقييم المشاريع الإستثمارية

وهي تلك المعايير التي لا تأخذ الزمن بعين الإعتبار أو المعايير الغير معدلة بالوقت وتنقسم إلى مايلي:

##### 1. أسلوب فترة الإسترداد

يمكن تعريف الإسترداد بصورة محددة على أنها الفترة الزمنية المطلوبة من إستثمار معين لكي يولد تدفقات نقدية كافية للتغطية<sup>1</sup>.

يقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المستثمر أمواله من خلال صافي التدفقات النقدية السنوية المتتابعة الحدوث من المشروع الإستثماري والاسترداد هنا بالطبع للتكاليف الإستثمارية أو يطلق عليه الإستثمار المديني<sup>2</sup>.

يوجد افتراضيتين عند احتساب فترة الإسترداد هما<sup>3</sup>:

- تساوي التدفقات النقدية طوال سنوات عمل المشروع، وفي هذه الحالة يتم قسمة اجمالي استثمارات كل بديل على التدفق السنوي المتساوي والنتاج يمثل فترة الاسترداد المتوقعة.

<sup>1</sup> - عاطف جابرته عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 207.

<sup>2</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 279.

<sup>3</sup> - أحمد غنيم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والإئتمان"، ط4، 1999، ص 62.

- عدم تساوي التدفقات النقدية وتباينها من سنة لأخرى وفي هذه الحالة يتم تجميع هذه التدفقات سنة بعد أخرى استنزائها من اجمالي استثمارات كل بديل وفي ذلك في تغطيتها وبالكامل، وعند هذه اللحظة التي تتعادل فيها التدفقات النقدية السنوية المحققة من المشروع مع الاستثمارات التي أنفقت عليه، يتم تقدير فترة الإسترداد لكل بديل.

### 1.1. إيجابيات أسلوب فترة الاسترداد<sup>1</sup>:

- سهولة حسابه وبساطة استخدامه؛
- يستخدم هذا الأسلوب كمؤشر للخطر؛
- يستخدم هذا الأسلوب في حالة المؤسسة التي تواجهها مشكلة العجز في النقد والتي تهتم بسرعة استرداد أموالها حتى يمكن استغلالها في مشروعات واستخدامات أخرى.

### 2.1. سلبيات أسلوب فترة الاسترداد<sup>2</sup>:

- تتجاهل مفهوم القيمة الزمنية للنقود؛
- فترة الاسترداد لاتأخذ بالاعتبار المفروقات في المخاطر بين المشاريع المختلفة؛
- لا يوجد معيار محدد يتم المقارنة به عند احتساب فترة الاسترداد وهذا يعني أننا سنقارب برقم يعتمد على حكم الشخص عند اختيار المشاريع؛
- إن فترة الاسترداد تحمل التدفقات النقدية التي تتم بعد احتسابها.

### 2. أسلوب معدل العائد على الاستثمار

يعتبر هذا المؤشر نسبة الربح الصافي السنوي المتوقع للمشروع المقترح مقارنة بالكلفة التخمينية له، ويمثل الربح الصافي للمشروع في إيرادات المشروع المطروح منها تكاليفه، بينما تعتبر التكلفة التخمينية عن رأس المال المستمر في المشروع<sup>3</sup>.

ويمكن تعريف معدل العائد على الاستثمار بشكل محدد من خلال العلاقة التالية:

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص 187، 189.

<sup>2</sup> - عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 2010.

<sup>3</sup> - طلال كداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية"، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 125.

- معدل العائد على الاستثمار = متوسط صافي التدفقات \* 100 / الاستثمار المبدئي.

وبعد احتساب هذا المعدل يتم مقارنة بمقياس معين تختاره الجهة صاحبة المشروع من أجل اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع.

### 1.2. مزايا معدل العائد على الاستثمار:

- يمتاز معدل العائد بسهولة احتسابه؛
- المعلومات المحاسبية اللازمة لاحتسابه تكون متوفرة في معظم الأحيان؛

### 2.2. عيوب معدل العائد على الاستثمار:

- هذا العائد لا يعبر عن العائد الحقيقي للاستثمار لأنه يهمل مفهوم القيمة الزمنية للنقود؛
- لا يوجد معيار محدد لهذا العائد، يمكن الاستناد اليه في الحكم على جدوى الإستثمار في المشروع؛
- هذا المعيار يعتمد على القيمة المحاسبية والقيم الدفترية ولا يعتمد على التدفقات النقدية أو القيمة السوقية<sup>1</sup>.

## ثانيا. الطرق الحديثة في تقييم المشاريع الاستثمارية

تعتمد على خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة بالمشاريع، أي معرفة القيمة الحالية لهذه التدفقات ومنها نميز مايلي:

### 1. معيار صافي القيمة الحالية

يمكن تعريف القيمة الحالية الصافية بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الإستثمار وبين التكلفة الأولية لهذا الإستثمار، أما القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية فيمكن حسابها بواسطة معدل الإستحداث التي يشمل في وجهة نظر البنك في معدل الفائدة.

ونميز صيغتين لحساب معدل صافي القيمة الحالية هما<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والادارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 204، 207.

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 161.

- في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية: معدل صافي القيمة يعطى بالعلاقة التالية:

$$VAN = (S1 / 1+i) + (S2 / 1+i)^2 + \dots + (Sn / 1+i) - I$$

- في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية: ان القيمة الحالية الصافية تكتب كما يلي:

$$VAN = \sum_{i=1}^n \frac{S_i}{1+r} - I_0$$

بحيث: n: عمر المشروع؛

S: التدفقات النقدية الصافية؛

i: معدل الاستحداثاات (معدل الفائدة)؛

I: التكلفة الأولية للمشروع.

هناك 3 حالات في استخدام هذا المعيار لتقييم المشروع<sup>1</sup>:

- اذا كان صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر في هذه الحالة يجب قبول المشروع لأنه يحقق عائدا يفوق التكلفة، مما يحقق مصلحة ملاك المشروع؛
- اذا كان صافي القيمة الحالية أصغر من الصفر في هذه الحالة يجب رفض المشروع حيث لا تغطي عائد المشروع التكاليف المستثمرة؛
- اذا كان صافي القيمة الحالية يساوي الصفر هذا يعني معدل العائد المتوقع يغطي التكلفة فقط، وهنا الإدارة أن تقبل أو ترفض المشروع، حيث يرجع رفض أو قبول المشروع الى اعتبارات أخرى.

<sup>1</sup> - ميسوم هشام سعداوي الجليلي، "تقييم واختبار المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016، ص61.

## 2. أسلوب مؤشر الربحية

يسمى أيضا معدل العائد/التكلفة ويعرف على أنه الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح وهو عبارة عن ناتج قسمة مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري محل الدراسة، وتعطي الصيغة العامة لمعيار دليل الربحية على الشكل التالي:

● دليل الربحية = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية/ الاستثمار المبدئي.

ونتيجة تطبيق هذا المعيار فيكون بذلك الاستثمار مقبولا، اذا كانت قيمة مؤشر المردودية تفوق الواحد الصحيح، أما إذا تعددت الاقتراحات الإستثمارية فإنه يتم تفضيل المشروع الذي له أكبر قيمة لمؤشر الربحية<sup>1</sup>.

### 1.2. إيجابيات مؤشر الربحية:

- يعتبر مؤشر الربحية معيارا جيدا لقياس الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للمشروع؛
- يأخذ بعين الإعتبار التغيير في القيمة الزمنية للنقود؛
- يساعد هذا المعيار في ترتيب البدائل الاستثمارية ذات الربحية والتي لها جدوى اقتصادية بمعنى أن هو الذي يحقق ربحية أكبر.

### 3.2. عيوب مؤشر الربحية:

- لا يعالج مشكلة الخطر وعدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلية والخارجية؛
- يعتمد تطبيقه على تحديد معامل أو سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية وهذا يعني الخطأ في تقدير هذا السعر أو المعامل سيكون له أثر على اتخاذ القرار الإستثماري الرشيد.

<sup>1</sup> - معراج هوارى وآخرون، "القرار الإستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية"، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية ، الأردن، 2013، ص115.

## 3. مؤشر معدل العائد الداخلي

تعتبر هذه الطريقة من بين الطرق الحديثة في تقييم الإستثمارات التي يمكن أن تعبر عن قياس معقول وتقييم موضوعي للاستثمار، ويمكن تعريف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال سنوات عمر الإستثمار والتكلفة الأولية للإستثمار<sup>1</sup>.

إن طريقة احتساب معدل العائد الداخلي هي نفسها المستخدمة في احتساب القيمة الحالية الصافية لكل بدل من خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم محدد مسبقاً، تجرب عدة أسعار خصم لغاية الحصول على السعر الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية معادلة الى الصفر، هذا السعر هو معدل العائد الداخلي يمثل الربح الحقيقي للمشروع؛

بحيث أن نقطة البدء في الاحتساب في اعداد جدولاً للتدفقات النقدية، وبعد ذلك تختار معدل خصم معين تخصم به هذه التدفقات النقدية لتحصل على القيمة الحالية، ان كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع موجب أي أن العائد الداخلي أكبر من المعدل الذي يتم اختياره ومن ثم يتم تجربة سعر خصم أكبر وتعيد حسابها عند سعر خصم جديد.

إذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع سالب في هذه الحالة يكون سعر الخصم مرتفع عن معدل العائد الداخلي المطلوب أن تقوم بتجربة سعر خصم أصغر وتعيد حسابها عند المعدل جديد.

يتم الاستمرار في تكرار الخطوات السابقة حتى نصل الى معدل العائد الداخلي الذي يجعل مجموع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مساوية الصفر، ولذلك هناك صيغة تعتمد في احتساب معدل العائد الداخلي بدقة عندما يقع بين معدلين وهي<sup>2</sup>:

1 - طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 159.

2 - طلال الكداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص 150.

$$IRR = i_1 + \frac{PV(i_2 - i_1)}{PV + nv}$$

حيث ان :

$i_1$ : السعر الاقل للخصم  $i_2$ : السعر الاعلى للخصم

$PV$ : القيمة الموجبة  $nv$ : القيمة السالبة

### 1.3. ايجابيات معدل العائد الداخلي:

- الموضوعية لأنه يغير مقياس دقيق للربحية؛
- يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود؛
- يبين درجة المخاطر التي يتعرض لها المشروع من خلال حساب الفرق بين العائد الداخلي وتكلفة رأس المال؛
- يعتبر أسلوب شائع الإستعمال عند تقييم العائد الناتج عن الاستثمار في الأوراق المالية.

### 2.3. سلبيات معدل العائد الداخلي: يتطلب بذل جهودات كبيرة خاصة في حالة عدم تساوي

التدفقات النقدية وذلك لكثرة عملياتها، ويكون أقل جودة في اختيار المشروعات الاستثمارية بمقارنة المعايير الخاصة عندما يكون هناك حالة محدودة للموارد الإستثمارية.



خلاصة الفصل:

يترتب على القرارات الاستثمارية تحديد الأصول المالية، كما تعددت الأساليب المستعملة في تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية و هذه المعايير تباينت بين التحليل المالي ودراسة الجدوى .

حيث يعتبر التحليل المالي أداة لدراسة القوائم المالية المنشورة و فهمها وذلك لمعرفة نقاط القوة و الضعف للمؤسسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة اما لدراسة الوضعية المستقبلية فيتم الاعتماد على عدة معايير من بينها صافي القيمة الحالية و معدل العائد على الاستثمار مما يسمح بأخذ نظرة شاملة حول المؤسسة .

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك

الوطني الجزائري

### تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الجانب النظري الى كيفية تقييم البنوك للمشاريع الاستثمارية بغية قبول تمويلها من عدمه سيتم من خلال هذا الفصل مقارنة الجانب النظري ميدانيا، وذلك باللجوء الى التطبيق العملي لطريقة دراسة مشروع معين وكيفية تقييمه من قبل البنك الوطني الجزائري.

حيث يعتبر البنك الوطني الجزائري المذكور سابقا موضوع فصلنا هذا.

المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري؛

المبحث الثاني: دراسة ملف القرض؛

المبحث الثالث: دراسة وتقييم المشروع.

### المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأة بعد الاستقلال فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

#### المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية مالم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها، على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأسمال 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية اختلفت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأسمال معدل 5 % ويمكن أن يصل الى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله والذي أشرنا به أعلاه.

تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة.

حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسيير من قبل رئيس مدير عام ومجلس ادارة من مختلف الوزارات، ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتميل مختلف حاجيات الإستغلال والإستثمارات لجميع أعوان الإقتصاد لجميع القطاعات كصناعة، تجارة، زراعة... الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة في الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة وقصيرة والمتوسطة الأجل وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا أنه كان له حق الإمتياز في تمويل القطاع الزراعي يمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

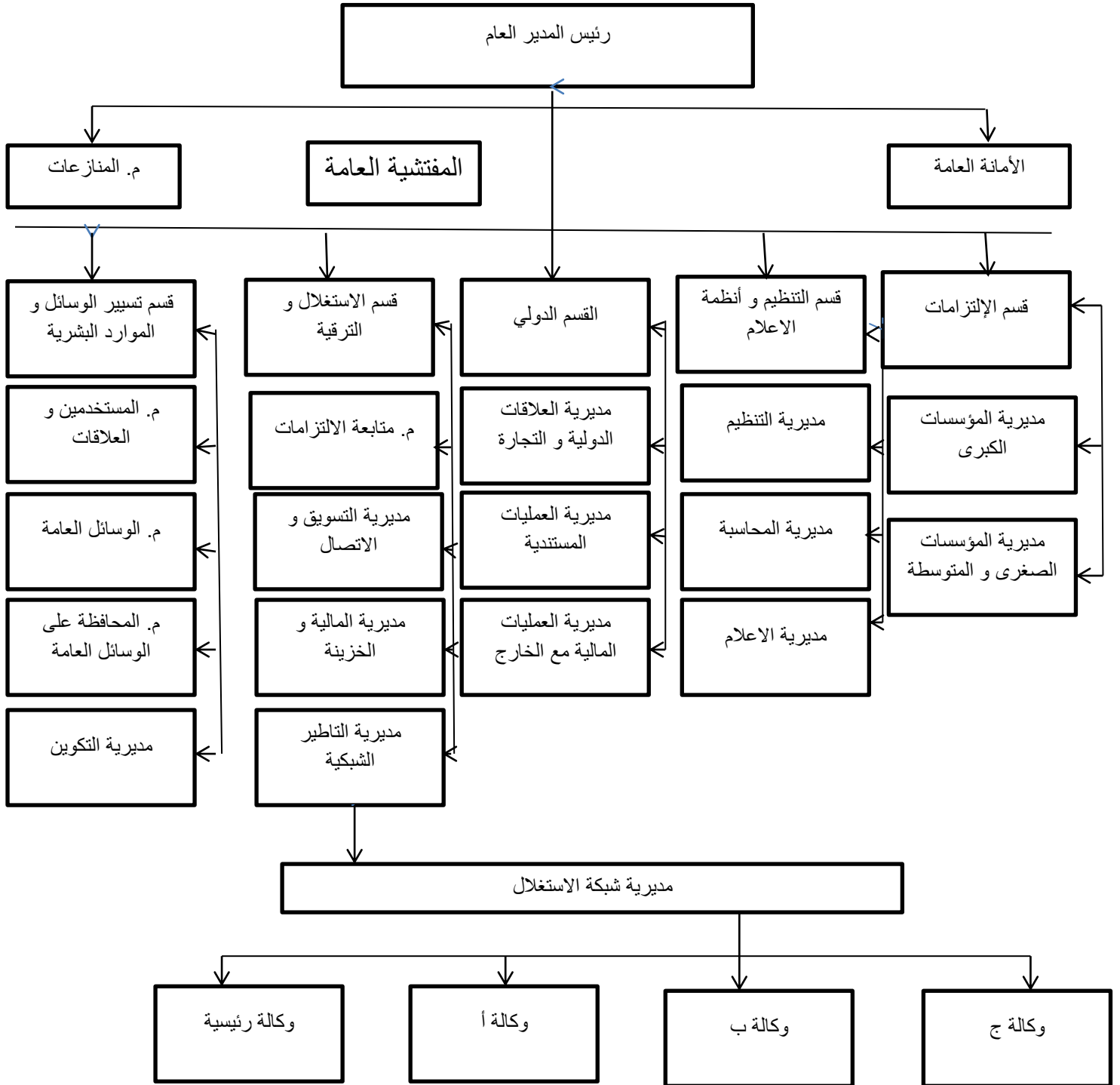
في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تدير وفقا لقوانين 1-88 و 3-88 في 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 في 21 جوان 1988 وقانون 88-177 في 28 سبتمبر في نفس السنة وقانون تجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري BNA وبقي المقر الإجتماعي بالجزائري بشارع 8 شي غيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي للسجل التجاري.

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة.

كما يظم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة والتدقيق الداخلية تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك، والمفتشية العامة ومديرية الدراسات القانون والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، و من جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الإستغلال DRE حيث تضم هذه الأخيرة مجموعة الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في النظام البنكي ومن خلال ماقلنا سنوضح في الشكل الموالي والذي يبين هيكله البنك الوطني الجزائري:

الشكل 3-2: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: نائب مدير وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

### المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري

في بداية سنة 1982 الى غاية 1983 كان نشاط البنك الوطني الجزائري تسيطر عليه بعض العمليات نلخصها فيما يلي:

● متابعة انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

● اعادة نشر الوكالات والفروع.

ويتضح مما جاء أن البنك الوطني الجزائري توقف عن تمويل القطاع الفلاحي وذلك بصفة نهائية في سنة 1983 على اثر ظهور بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة رسمية، والذي يقوم بعمله باستقلالية تامة وتصبح بالتالي العلاقة بين البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ليست بعلاقة تبعية وانما مثلها مثل تلك الموجودة في مختلف البنوك الأخرى.

وتتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض لتمويل القطاعات العامة والتجارية منها والصناعية وقطاع الخدمات.

وتتمح هذه القروض والإتمادات بحسب أهدافها ومقاصدها وقد تكون قصيرة الأمد أقل من سنة أو متوسطة الأجل لمدة تتراوح لسبع سنوات، كما يقوم البنك بمهام أخرى كمراسلة البنوك الأجنبية وإيجاز الخزائن الاككتاب وعلى كل حال يمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري في العمليات التالية<sup>1</sup>:

● توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان ( البنك والعميل)؛

● اكتتاب، خصم، أو شراء الأوراق التجارية والمالية؛

● تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة سواء أكان ذلك بضمان أو بدونه؛

● إيجاز الخزائن؛

● مراسلة البنوك الأجنبية؛

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 51 الصادرة بتاريخ 14 جوان 1990، ص 430.

- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها اصدار أذونات وسندات الخزينة؛
- قبول في شكل من أشكال الاعتمادات قروض وتسبيقات بضمان أو بدونها؛
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة.

### المطلب الثالث: تقديم وكالة تيارت 540

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت رقم 540 تم انشاؤها مباشرة عقب انشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت من مديرية الإستغلال لولاية مستغانم التي تحمل بدورها رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الإنتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات يتوزعون كما يلي:

#### جدول 3-1: توزيعات موظفي البنك الوطني الجزائري

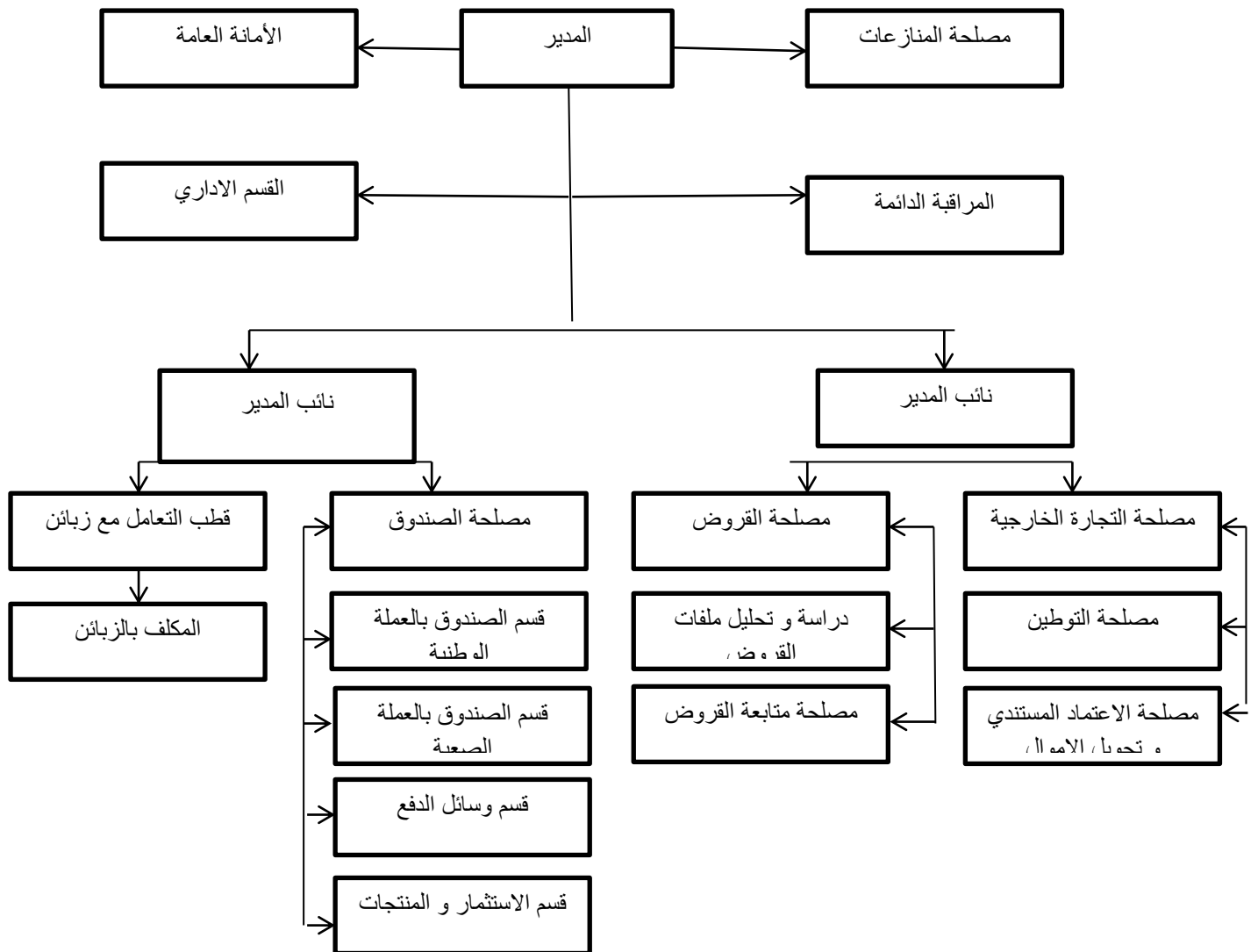
01	المدير
00	مدير مساعد
03	رؤساء المصلحة
04	رؤساء الأقسام
07	مكلفون بالدراسة
02	مكلفون بالزبائن
02	أمناء الصندوق
02	موظفي الشباك
01	عاملة النظافة

المصدر: نائب مدير وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.



ويذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما اداريا جديدا بداية سنة 2017 كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية، في ظل رغبة البنك عصرنه خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

الشكل 3-3: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540



المصدر: نائب المدير وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

### المبحث الثاني: دراسة ملف القرض

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

### المطلب الأول: مكونات ملف طلب القرض

سنتطرق الى الملف الذي يتم من خلاله طلب القرض من البنك .

- طلب القرض: يحدد فيه الزبون قيمة ونوع القرض ومدته ووجهة استخدامه بالإضافة الى صاحب القرض و الاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب ، و يكون هذا الطلب محتوم بختم المؤسسة و ممضي من طرف المسير او صاحب المؤسسة؛
- البطاقة الجبائية؛
- السجل التجاري "بيان المهنة"؛
- الدراسة التكنو\_اقتصادية للمشروع متضمنة الميزانية التقديرية 5 سنوات المقبلة.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة؛
- شهادة أداء المستحقات CASNOS/CNS؛
- تعتبر الوثيقتين الأخيرتين من بين أهم الوثائق الرقابية ومن الضرورية في أي ملف قرض للبنك،
- الفواتير التقديرية: عقد الملكية للرهن المراد تقديمه كضمان؛
- دراسة تقنية للمشروع؛
- ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة؛
- تتم المراقبة القانونية للوثائق المقدمة ومدى احترامها للشروط القانونية؛
- تقديم عقود الملكية التي يتم من خلالها التأكد من قيمة الثروة الحقيقية التي يملكها الزبون؛
- كما يتم طلب معلومات حول الزبون من خلال إرسال البنك الطلب إلى مركزية المخاطر على مستوى البنك المركزي والتي تعتبر قاعدة بيانات عامة لجميع البنوك.
- إذا ثبت إخطار الزبون من أحد البنوك Signal فيستوجب على البنك الحذر منه لكونه مشكوك فيه.

يجدر الإشارة أن مبدأ منح القرض في سلطة الوكالة BNA يتم وفق تحديد الصلاحيات على

الشكل التالي:

الجدول 3-2: صلاحيات منح القروض

الصلاحيات	قروض الاستغلال	قروض الاستثمار
مدير الوكالة	إلى غاية 40 مليون DA	إلى غاية 10 M.DA
المديرية الجهوية	من 40 إلى 150 M.DA	10 إلى 50 M.DA
المديرية المركزية	من 150 إلى 250 M. DA	50 إلى 100 M.DA
مجلس الإدارة	غير محدود	غير محدود

المصدر: الوكالة الجهوية BNA تيارت رقم 540.

يستخدم جدول تحديد الصلاحيات كأحد أهم الوسائل الرقابية في تحديد مسؤولية منح القروض.

المطلب الثاني : خطوات دراسة ملف القرض الاستثماري

ان دراسة ملف طلب القرض تتميز بعدة خطوات من بينها :

1.المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة: حيث يستقبل المدير الزبون الذي يعهد إلى إقناع هذا الأخير بالعرض من القرض وفكرة المشروع ويقوم بطرحها تفصيلا مرفقا بإياها بوثائق توضح التكلفة وقيمة المشروع المراد تمويله: (نوعه، رأس ماله، حجم...).

2.مصلحة القروض: في حال قبول مدير الوكالة بفكرة القرض يوجه الزبون إلى رئيس مصلحة القروض وأعطى موافقته المبدئية، يقوم هذا الأخير بإعادة مناقشة فكرة المشروع ويطرح مجموعة من الشروط أو من القواعد والقوانين التي تعمل بها الوكالة في تحديد الصورة العامة للقرض والمتمثلة في:

1.2. نسبة تمويل المشروع: في غالب الأحيان تكون نسبة القروض التي تطرحها الوكالة BNA تتم وفق النسب التالية:

- البنك يمول المشروع ب 60% وطالب القرض ب 40% يسمى هذه النسبة ب التمويل الذاتي من قبل صاحب المشروع.

- إلا في بعض الحالات حيث يمكن أن تصل إلى 70% من نسبة التمويل في حال موافقة المديرية المركزية.

2.2. معدل الفائدة: تختلف معدلات الفائدة باختلاف نوع القروض ومدتها وأقساط التسديد التي ستحدد آجلا.

وتطبق نسبة الفائدة على النحو التالي:

الجدول رقم 3-3: تطبيق نسبة الفائدة

معدل الفائدة %	نوع القرض
7.5%	قروض استغلال
5.25%	قروض استثمارية
0%	قروض تشغيل الشباب ANSEG
الدولة تتحمل دفع الفائدة	
8.25%	قروض استهلاكية
6.25%	قروض عقارية
البرامج المدعمة من الدولة 1 FMPOS.LPA	

المصدر: معلومات مقدمة من البنك

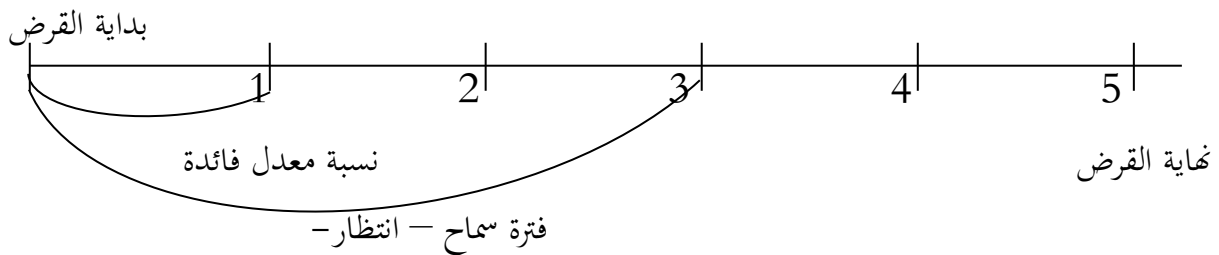
تجدر الإشارة إلى أن بعض القروض الموجهة إلى الاستثمار منخفضة إلى 3.5% "مثل المشاريع السياحية" حيث أن فارق في النسبة أي 2.75% تتحمله الدولة عن طريق الخزينة العمومية.

3. تحديد مدة القرض: بالنسبة للقروض الاستثمارية التي تتراوح مدتها من 05 إلى 07 سنوات وقد

تصل إلى 08 سنوات مع إمكانية التمديد وهته المدة تحمل فترة سماح أو مدة تمهيل ما بين سنة وثلاث

سنوات تحمل فيها عدم سداد لأقساط القرض مع العلم أنه يتم تسديد نسبة معدل الفائدة من القرض

مدروسة على الشكل التالي: الشكل 3-4: تحديد مدة العقد



المصدر: بالاعتماد على معلومات من طرف البنك

#### 4. الضمانات المطلوبة:

في أغلب الأحيان التي تتناولها مسألة الضمان المقدم تلعب دورا أساسيا في انجاز عقد القرض من عدمه وتتضمن ما يلي:

**1.4 الرهن العقاري:** يجب أن تكون قيمة العقار المرهون تساوي 120٪ من قيمة العقار المطلوب حيث تتم تحديد قيمة العقار من طرف خبير عقاري متعاقد مع البنك ومحل ثقة. وهو رهن قانوني بحوزة البنك بثلاث طرق:<sup>2</sup>

- الرهن الناشئ بعقد رسمي أو رهن الاتفاق، ويأتي هذا الرهن تبعا لإدارة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة أو الحق في التصرف؛
- الرهن الناشئ بمقتضى القانون، تبعا لأحكام قانونية؛
- الرهن الناشئ بحكم، وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

#### 2.4 صناديق الضمان: هناك بعض الصناديق لضمان الأخطار يمكن أن (FGAR) (CGCI)\*

تتحمل جزء من ضمان القرض في الحالات التالية:

- قيمة العقار أقل من مبلغ القرض؛
- زيادة طرف ثاني إلى عقد القرض لتعزيز الضمان؛
- تداخل العقود المشتركة.

**3.4 رهن العتاد:** والمقصود به تقديم العتاد الذي في حوزة المقرض كضمان لصالح البنك ويجب أن يرقى هذا العتاد إلى:

- معايير القبول والسلامة والجودة ؛
- التأمين: يرفق هذا العتاد (سكن، تجهيزات، مواد أولية...) على ختم من مصلحة التأمين أي لا يحمل شيء من الخطورة؛
- الرهن الحيازي للأدوات ومعدات التجهيز؛
- رهن الأوراق التجارية أو حصص الشركات أو الأسهم الذي يعتبر أمر شائع وفعال في البنك الوطني الجزائري.

<sup>2</sup> - المادة 179 من قانون النقد والقرض.

\* (CGCI-FGAR) صناديق دولة لضمان استثمار مقابل اشتراك سنوي.

- 4.4. الكفالة الشخصية أو كفالة الشركاء: كفالة الشركاء تعتمد في حالة تقديم القرض إلى مؤسسة مثل ARL - SRL وهي كفالة تضامنية من الشركاء للتسديد عن المقترض الذي يحاول رفع قيمة حصته. يقبل البنك أي ضمان مطروح يراعي السلامة والثقة والصحة القانونية والقبول العام.
5. الرقابة الداخلية على ملف القرض ووثائقه:

- أن يكون الزبون طالب القرض عميلاً لدى الوكالة أو البنك BNA؛
  - متابعة حركة كل الحسابات حتى تكون لهم المعلومات الكافية عن معاملات الزبون؛
  - الاطلاع على الملف يكون بعناية وسرعة كبيرة؛
  - تحليل الملف يجب أن يكون تحت إطار قواعد الحكمة وتقدير المخاطر حسب البنك الوطني الجزائري؛
  - يشترط أن يكون العميل موافقاً على قرار البنك.
- تقوم الرقابة الداخلية بدراسة ملف القرض من الجوانب التالية:
- **الجانب المالي:** الذي يشمل الوثائق المالية ميزانيات، جدول حسابات نتائج، المركز المالي للزبون ونسب (TR-FRNG-BFR).
  - **الجانب الاقتصادي:** نوع النشاط والسوق الذي ينشط فيه الزبون وسمعته في السوق وفترات رواج منتوجاته أو انخفاض مبيعاته.
  - **الجانب القانوني:** قد تلجأ مصلحة القروض إلى طلب معلومات عن الزبون من طرف البنوك الموجودة في الساحة "الحق في الإعلام" تعتبر من أنجع الأساليب الرقابية الفعالة لمعرفة سمعة الزبون وتوخي الحذر منه وتتم بطريقة سرية دون إعلام الزبون.

### المطلب الثالث: تقنيات دراسة ملف طلب القرض

بعدها تم جمع المعلومات الخاصة بالعميل ، و كذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته او بمعلومات متضمنة البيانات المالية و المحاسبية التي قدمها العميل ، تتم عملية الدراسة الاقتصادية و الفنية و المالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي :

أولا. الدراسة الاقتصادية:

1. **العامل البشري:** فالدراسة تركز على اهم عنصر في منح الائتمان و هو الثقة و التي تعتمد أساسا على المدى نزاهة و التزام العميل بتعهداته و عقوده اتجاه متعاملين في مجال نشاطه؛
2. **العامل الاقتصادي:** و هو دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع او نشاطه سواء على المستوى الوطني او المحلي و أيضا الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض ؛
3. **العامل النقدي:** دراسة السياسة النقدية لدولة من حيث معد الفائدة ، معدل الخصم و سياسة تاطير القروض ..... الخ

### ثانيا. الدراسة الفنية:

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة ، نوعية التجهيزات و تطوراتها تنظيم العمل و أدوات و طرق تسويق المنتج بعد دراسة طبيعية هل هو كماله ، تنافسي ، ضروري.

### ثالثا. الدراسة المالية :

بناء على الوثائق المالية و المحاسبية المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية تتم عملية التحليل و تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي و نسب المالية التي من شأنها ان تعطي للبنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و استقلاله المالي و القدرة على الوفاء و مردوديته و ربحيته بشكل عام.

يقوم المكلف بالدراسة المالية ( التحليل المالي ) بما يلي:

- التحقق من الميزانيات المحاسبية ثم تحويلها الى ميزانيات مالية.
- حساب راسمال العامل و على أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:
  - اذا كان موجب فان القرض مقبول.
  - اذا كان سالب يتم رفض القرض.

- حساب احتياج راسمال العامل حيث اذا كان سالب يعني تمويل ذاتي اما اذا كان موجب يعني تمويل من الاخرين ( البنوك و الافراد ) .

### المبحث الثالث: دراسة وتقييم المشروع

في هذا المبحث سنقوم بدراسة ملف مشروع معالجة الزيتون وتحليل وثائقها و التعرف ان كانت المؤسسة ستتحصل على القرض ام لا .

#### المطلب الأول : تقديم المؤسسة

المشروع يتكون من تحقيق وحدة تحويل و تكييف الزيتون الذي غرسه في المنطقة الصناعية التابعة لبلدية فرندة غرب مدينة تيارت .

عملية معالجة الزيتون يمكن تلخيصها في : بعد تسليم المنتجات المدرجة في صناديق الحصاد و يتم فرزها وفقا للجودة وحجمها بمجرد وصولها و يتم تعبئتها في حاويات الشحن . و تتلخص مراحل معالجة الزيتون في :

1. التفريغ: يتم إزالة المنتج من المخزن و توجيهها نحو حاوية التعبئة و تسمى أيضا مرحلة السكب؛
2. الفرز المسبق: يتم الفرز المسبق و ذلك للقضاء على الزيتون الفاسد او الذي لديه عيوب وذلك قبل مرحلة التبريد او مراحل معالجة أخرى؛
3. التنظيف: لتنظيف بعض المنتجات يكفي استعمال الفرشاة جافة على غرار المنتجات الأخرى التي من الضروري غسلها وذلك لسببين منع انتشار المرض و الحد من تراكم الجراثيم؛
4. المعايرة: انه اختياري و لكنه مفيد اذا كانت المنتجات التي يتم تعييرها تباع اغلى من المنتجات الأخرى

عبر هذا الاستثمار تطمح الى الحصول على جزء من السوق المتنامية خاصة داخل ولاية تيارت ان المشروع تأثير يعود بالاجابية من الجانب الاقتصادي على الولاية وليس له أي تأثير سلبي على المحيط.



من جهة أخرى فان انجاز المشروع يسمح بخلق مناصب عمل مباشرة ما يقارب 12 منصب عمل لتصل الى 30 بعد اطلاق المنتج .

المطلب الثاني : دراسة ميزانية المؤسسة:

1. جدول التمويل: سيتم تمويل المشروع عن طريق الأموال الخاصة للمستثمر بالإضافة الى قرض مدته 7 سنوات بمعدل فائدة 5.25 % .

جدول 3-4 : خطة تمويل المشروع

المصدر	النسبة	المبلغ
راسمال خاص	37.75%	28840914.64
قرض بنكي	62.25%	47550109.47
مجموع	100%	76391024.11

المصدر : من اعداد الطالبة وفقا لمعطيات المشروع

2. جدول الاهتلاك الخطي للأصول: سنستعمل طريقة الاهتلاك الخطي طبقا للمادة 174 من قانون الضرائب المباشرة و هي تأخذ الصيغة التالية (القيمة الاصلية/ عدد السنوات) .

جدول 4-5 : الاهتلاك الخطي للاصول

البيان	مدة الاهتلاك	قيمة الاهتلاك
المباني	20	2253196.45
معدات	10	2386560.00
معدات نقل	5	1492299.00
المجموع		6132055.45

المصدر : من اعداد الطالبة وفقا لمعطيات المشروع.

3. اجمالي ارادات السنة: بما ان المشروع قيد الدراسة و ليس له طلب سابق يتم حساب الإيرادات

المتوقعة منه حسب طاقته الاستيعابية و يمكن التعبير عنها كما يلي :

جدول 3-6 : التنبؤ بنشاط المشروع

المنتج	كمية / يوم	كمية / شهر	كمية / سنة	رقم الاعمال	
				ربح وحدوي	ربح
زيتون كامل	600	13200	145200	160	23232000
زيتون بدون نواة	550	12100	133100	200	26620000
زيتون مقطع	500	11000	121000	180	21780000
زيتون محشي	500	11000	121000	160	19360000
					90992000

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة

4. الميزانية و جدول حسابات النتائج: تعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية

التي يعتمد عليها في أي مشروع وهي توضح جميع التدفقات الداخلة والخارجة من المشروع وهي

بالتالي توضح الوضع المالي له ومدى نجاعة تسييره المالي .

1.4. الميزانية الافتتاحية: جدول 3-7: ميزانية الافتتاحية للمشروع

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
مباني	45063929.12	راسمال اجتماعي %00.13	100000.00
معدات وادوات	23865600.00	مساهمة شخصية %37.63	28740914.64
معدات نقل	7461494.99	القروض البنكية %62.24	47550109.47
المجموع	76391024.11	المجموع	76391024.11

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مقدمة.

2.4. الميزانية التقديرية للمؤسسة:

هي القائمة التي يتم إعدادها لتوضيح الوضع المالي للمشروع.

جدول 3-8: ميزانية المؤسسة

الأصول	1	2	3	4	5
<u>أصول .غ. ج</u>	70258969	64126914	57994859	51862804	45730749
مباني	45063929	45063929	45063929	45063929	45063929
معدات و أدوات	23865600	23865600	23865600	23865600	23865600
معدات نقل	7461495	7461495	7461495	4761495	4761495
<u>مخصصات للتسديد</u>	6132055-	12264110-	18396165-	24528220-	30660275-
<u>أصول جارية</u>	19031680	24925051	26429796	28355437	29634060
مخزونات بضائع	-----	3000000	5000000	5000000	5000000
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	-----	3132055	7264109	6603293	5942476
زبائن	-----	3000000	5000000	5000000	5500000
أصول جارية أخرى	19031680	132055	2264109	1603293	442476
<u>استخدامات خزينة</u>	19031680	18792996	14165687	16752144	18691584
خزينة	-----	18792996	141665687	16752144	18691584
المجموع	89290649	89051965	84424655	80218241	75364809

الخصوم	1	2	3	4	5
<u>أموال خاصة</u>	41740540	41501956	43667418	46253876	48193316
راسمال	100000	100000	100000	100000	100000
صافي ربح السنة	12899625	12660941	14826504	17412961	19352401
ارؤوس أموال أخرى	28740915	28740915	28740915	28740915	28740915
<u>خصوم .ط.أ</u>	47550109	47550109	40757237	33964365	2717493
ديون متعلقة	47550109	47550109	40757237	33964365	2717493
بالاستثمارات	-----	-----	-----	-----	-----
المجموع	89290649	89051965	84424655	80218241	75364809

## الفصل الثالث:

## دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

جدول حسابات النتائج: هو جدول تم إعداده من أجل تحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة العمر الاقتصادي.

جدول 3-9: حسابات النتائج

الحساب	البيان	1	2	3	4	5
70	مبيعات و منتجات ذات صلة	90992000	100091200	110100320	121110352	133221387
1	انتاج الدورة	90992000	100091200	110100320	121110352	133221387
60	مشتريات مستهلكة	60000000	66000000	72600000	79860000	87846000
62/61	خدمات خارجية و استهلاكات أخرى	1000000	1200000	1400000	1500000	1600000
2	استهلاكات الدورة	61000000	67200000	74000000	81360000	89446000
3	قيمة مضافة للاستهلاك	29992000	32891200	36100320	39750352	43775387
63	أعباء مستخدمين	7620480	8000000	9000000	10000000	12000000
64	ضرائب و رسوم	1819840	2001824	22022006	2422207	2664428
4	فائض تشغيلي الإجمالي	20551680	22889376	24898314	27328145	29110959
75	منتجات تشغيلية أخرى					
65	أعباء تشغيلية أخرى	1520000	1600000	1800000	2000000	2200000
68	خسائر الاستهلاك و خسائر انخفاض القيمة	6132055	6132055	6132005	6132055	6132055
78	استرداد من خسائر انخفاض القيمة					
5	نتيجة الدورة	12899625	15157321	16966259	19196090	20778904
76	منتجات مالية					
66	أعباء مالية		2496380-	2139755-	-1783129	1426503-
6	نتيجة مالية	0	2496380-	2139755-	-1783129	1426503-
7	نتيجة قبل الضريبة	12899625	12660941	14826504	17412961	19352401
698/695	ضريبة مفروضة على نتيجة عادية					
693/692	ضريبة مؤجلة على النتيجة العادية					
8	النتيجة للاشطة العادية	12899625	12660941	14826504	17412961	19352401
	أعباء غير عادية					
	منتجات غير عادية					
9	نتيجة غير عادية	0	0	0	0	0
10	نتيجة صافية للدورة	12899625	12660941	14826504	17412961	19352401
11		12899625	12660941	14826504	17412961	19352401

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مقدمة.

### 2. القيمة المضافة:

سندرس القيمة المضافة التي سيحققها المشروع للمجتمع وفقا للمعطيات التالية:

- قيمة الإنتاج المتوقع في السنة الأولى؛
- قيمة المستلزمات المتوقعة في السنة الأولى؛
- قيمة الاهتلاكات المتوقعة سنويا.

و بالتالي القيمة المضافة للمشروع تقدر ب : 8468920.44 دج

القيمة المضافة للمشروع = قيمة الإنتاج - (قيمة المستلزمات + الاهتلاكات) + الصادرات - الواردات.

$$8468920.44 \text{ دج} = (6132055.45 + 76391024.11) - 90992000$$

المطلب الثالث: التقييم المالي للمشروع

في ظل توفر كافة المعلومات الخاصة بالمشروع المقترح، يمكننا تقييم المشروع باستخدام معايير وطرق التقييم المناسبة وذلك بالاعتماد على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

أولاً. مؤشرات التوازن المالي : وتتمثل فيما يلي:

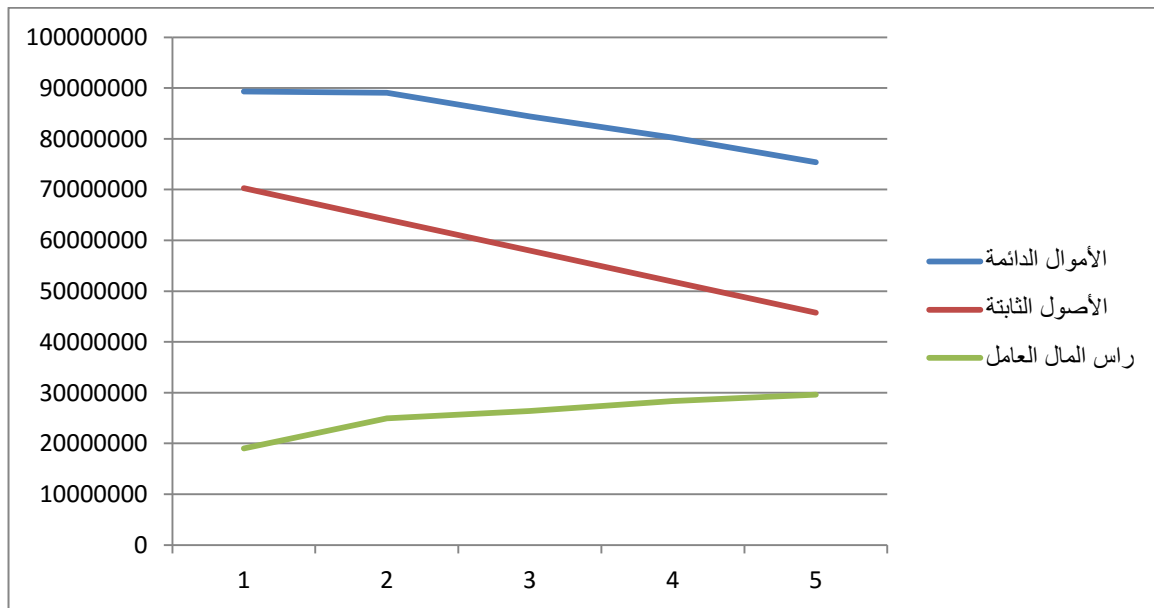
1. راس المال العامل

الجدول رقم 3-10: راس المال العامل

المؤشر	1	2	3	4	5
الأموال الدائمة	89290649	89051965	84424655	80218241	7536489
الأصول الثابتة	70258969	64126914	57994859	51862804	45730749
راسمال العامل	19031680	24925051	26429796	28355437	29634060

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

الشكل 3-5 : راس المال العامل



المصدر: من اعداد الطالبة

يلاحظ ان راس المال العامل دائما موجب مما يعني ان المؤسسة تحتفظ بهامش امان لمواجهة احتياجات دورة الاستغلال وهو في تزايد خلال الدورات ، لكن هذا المؤشر غير كافي للحكم على التوازن المالي للمؤسسة لذا لابد من مواجهته باحتياجات راس المال العامل.

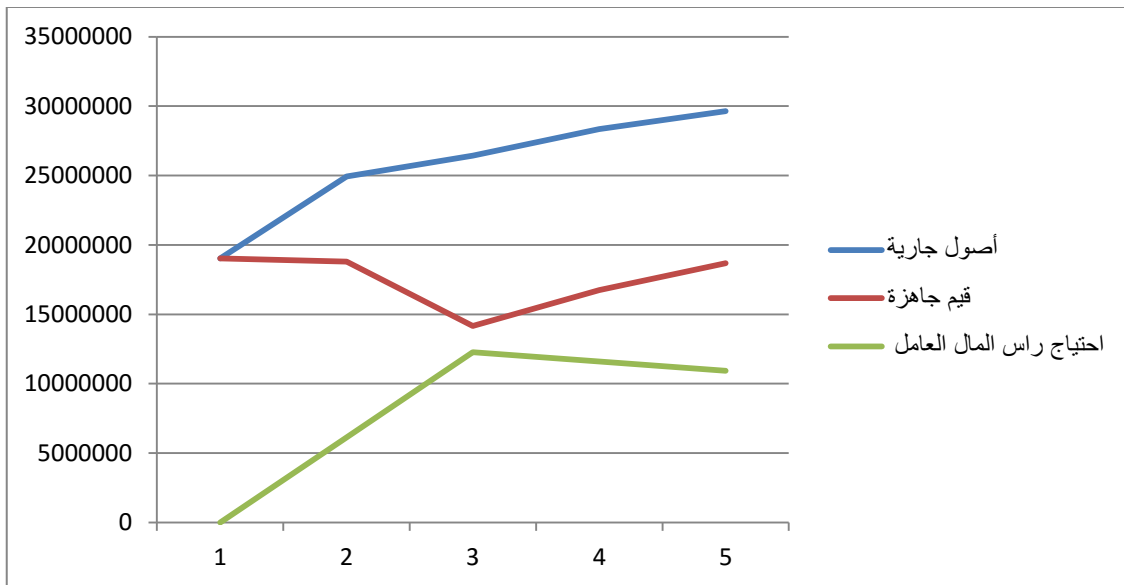
2. الاحتياج لراس المال العامل:

الجدول 3-11: احتياجات راس المال العامل

المؤشر	1	2	3	4	5
أصول جارية	19031680	24925051	26429796	28355437	29634060
قيم جاهزة	19031680	18792996	14165687	16752144	186691584
احتياجات راس المال العامل	0	6132055	12264109	11603293	10942476

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

الشكل 3-6: احتياج راس المال العامل



المصدر: من اعداد الطالبة

احتياج راس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة و هذا دليل على ان المؤسسة بحاجة الى أموال خارج دورة الاستغلال لتمويل نشاطها غير ان هذا لا يدل على ان المؤسسة ليست بوضعية جيدة حتى نقوم بحساب TR.

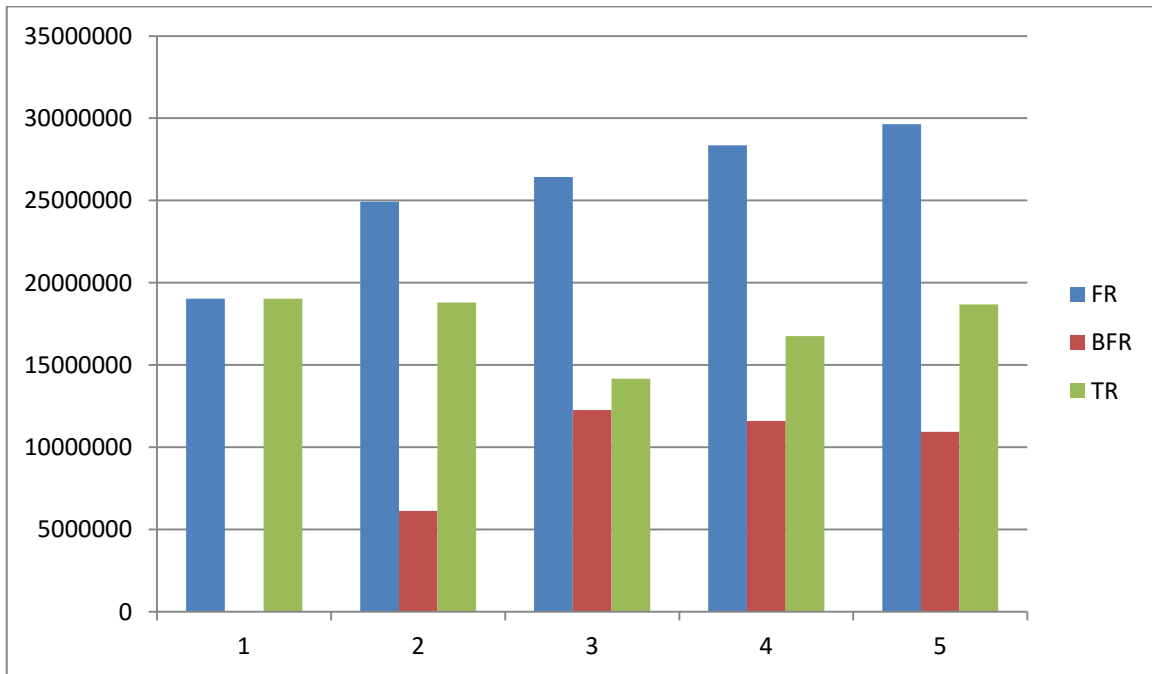
3. الخزينة:

الجدول 3-12: الخزينة

المؤشر	1	2	3	4	5
FR	19031680	24925051	26429796	28355437	29634060
BFR	0	6132055	12264109	11603293	10942476
TR	19031680	18792996	14165687	16752144	18691584

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

الشكل 3-7: الخزينة



المصدر: من اعداد الطالبة



الخزينة موجبة وهذا يدل على ان المؤسسة في حالة جيدة لكن يتعين على المؤسسة عدم تجميد الأموال لان هناك فرص استثمار ضائعة لهذا يتعين على المؤسسة الوصول الى الخزينة الصفرية لانها الوضعية المثلى و ذلك من خلال التخفيض في راس المال العامل بزيادة في BFR و ذلك من خلال التأثير فيها كما يلي:

• FR:

- التخفيض في الأموال الدائمة من خلال تسديد ديون طويلة الاجل؛

او

- الزيادة في أصول الغير جارية من خلال اقتناء استثمارات جديدة.

و

• BFR:

- التخفيض في موارد الدورة من خلال تسديد ديون قصيرة الاجل او الزيادة في استخدامات الدورة من خلال زيادة المخزونات او القيم القابلة للتحقيق .

ثانيا. النسب المالية

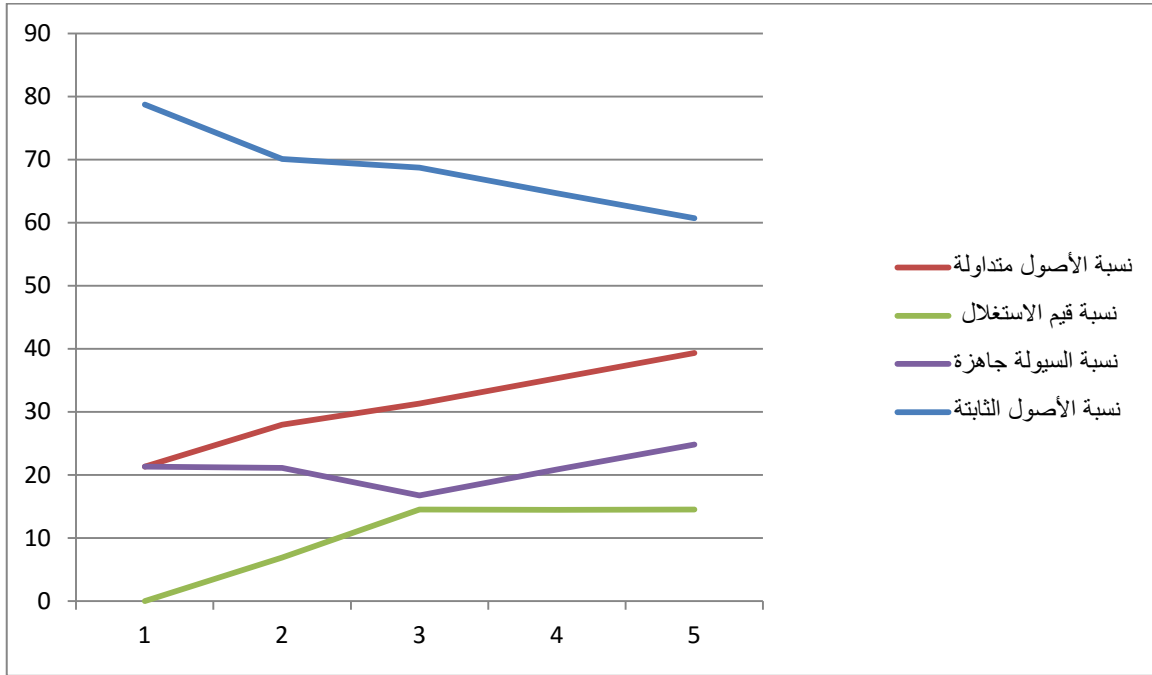
1. نسب هيكلية الأصول:

الجدول رقم 3-13: هيكلية الاصول

المؤشر	1	2	3	4	5
أصول ثابتة	78.69	70.1	68.69	64.65	60.68
أصول متداولة	21.31	27.99	31.31	35.35	39.32
قيم الاستغلال	0	6.89	14.53	14.47	14.52
سيولة جاهزة	21.31	21.1	16.78	20.88	24.8

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

الشكل 3-8 : هيكله الاصول



المصدر: من اعداد الطالبة

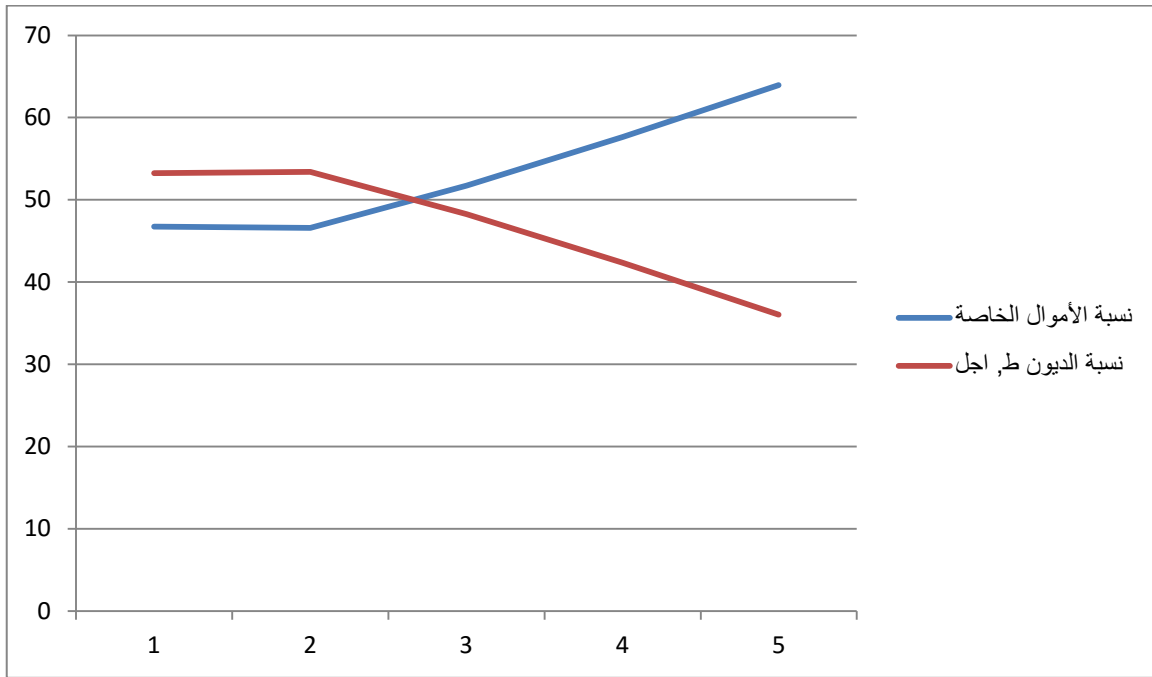
2. نسب هيكله الخصوم:

الجدول 3-14: هيكله الخصوم

المؤشر	1	2	3	4	5
أموال خاصة	46.75	46.60	51.72	57.66	63.95
ديون طويلة الاجل	53.25	53.4	48.28	42.34	36.05

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

الشكل 3-9 : هيكله الخصوم



المصدر: من اعداد الطالبة

3. نسب المديونية :

الجدول 3-15: نسب المديونية

المؤشر	1	2	3	4	5
سيولة اجلة	53.25	53.40	48.28	42.34	36.05
قدرة على التسديد	2.5	2.53	1.94	1.41	0.1
استقلالية في التمويل الدائم	46.75	46.60	51.72	57.66	63.95

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

حسب نسب المديونية نلاحظ ان المؤسسة تعتمد بصفة عامة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة كما ان المدة التي تستغرقها في تسديد ديونها اقل من المدة الحقيقية للتسديد وهذا جيد حيث يعتبر مؤشر قدرتها على الاستدانة و الوفاء بالتزاماتها.

4. نسب المردودية:

الجدول 3-16: نسب المردودية

المؤشر	1	2	3	4	5
مردودية النشاط	14.18	12.65	13.47	14.38	14.53
مردودية الأصل	14.45	17.02	20.10	23.93	27.57
مردودية أموال الخاصة	30.90	30.51	33.95	37.65	40.56

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الميزانية

ما تقدمه مردودية المؤسسة للنتيجة يعتبر جيدا باعتبار ما تعود عليه كل وحدة واحدة مستثمرة من ربح.

ثانيا. معايير تقييم المشروع

1. معيار فترة الاسترداد:

الجدول 3-17: التدفقات النقدية

التدفقات النقدية	السنوات
19467057	1
19251207	2
14647973	3
17259745	4
19225825	5
89851807	Σ

$$Dr = \frac{I_0}{\sum S_i / n}$$

حيث:  $I_0 = 7639102411$

$$Dr = \frac{7639102411}{17970361.4} = 4.25$$

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مقدمة من البنك

- حسب معيار فترة الاسترداد فان المشروع يسترجع تكلفته الأولية للاستثمار خلال فترة تقدر ب:  
4 سنوات و 3 اشهر.

2. معيار معدل العائد على الاستثمار

ويعبر عنه ب: متوسط صافي التدفقات / استثمار مبدئي  $\times 100$ .

$$\begin{aligned} \text{TRI} &= (\sum_{i=1}^n Si / n) / I_0 \times 100 \\ &= \frac{17970361.4}{76391024.1} \times 100 = 23.35\% \end{aligned}$$

3. معيار صافي القيمة الحالية

$$\text{VAN} = \sum_{i=1}^n \frac{Si}{(1+r)^n} - I_0$$

$$r = 5.25 \%$$

$$I_0 = 7639102411$$

الجدول 3-18: صافي قيمة الحالية للتدفقات

السنوات	$^n(i+1)$	$Si / (1+r)^n$
1	1.0525	18496016.15
2	1.1077	17379441.18
3	1.1659	12563661.15
4	1.2271	14065475.51
5	1.2915	14886430.51
$\Sigma$		77391024.90

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات المشروع

$$\text{Van} = 2068297.0771$$

بما ان القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية موجبة فهذا يعني ان المشروع ذو مردودية ويمكن للبنك تمويله.

4. مؤشر دليل الربحية:

$$\text{IR} = \frac{Van}{Io} = \frac{2068297.0771}{76391024.11} = 1.30$$

- حسب معيار دليل الربحية فان استثمار 1 دج يتولد عنه ما قيمته 1.30 دج .

ثالثا. قرار اللجنة المختصة بالدراسات

بعد الدراسة التقييمية للملف والإحاطة بجميع جوانبه من طرف البنك ، تم تحديد المبلغ الممكن منحه للمؤسسة (x) ب : 45833000 دج من المبلغ الإجمالي للمشروع أي ان البنك يساهم بمقدار 60 % و الباقي تقوم المؤسسة بتمويله.

تسديد القرض يكون خلال 5 سنوات مع فترة سماح تقدر ب عامين.

الضمانات:

- رهن ارض عقارية تبلغ قيمتها 79465914 دج ؛
- تعهد حول العتاد و معدات النقل؛
- تأمين ضد كل الاخطار.

### خلاصة الفصل:

ان هدف البنك هو تحقيق الأرباح و التي ترتبط أساسا بمنح الأموال في شكل قروض لتمويل المشاريع الاستثمارية و التي يمكن ان تؤدي الى عدة مخاطر يمكن ان يقع فيها البنك، و المتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن عدة أسباب ومن اجل ذلك يقوم البنك الوطني الجزائري يقوم بتقييم هذه المشاريع وذلك لتجنب مخاطر الائتمان.

فمن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى البنك الوطني الجزائري "وكالة تيارت" تمكنا من معرفة ان البنك يعتمد في دراسته لملف طلب القرض الاستثماري على عدة خطوات و إجراءات تمكنا من تقييمه بصورة جيدة حيث تتمثل في دراسة المؤشرات و النسب المالية وذلك لتقييم الوضعية الحالية و المركز المالي لطالب القرض بالإضافة الى تقييمه من خلال دراسة جدواه المالية و الاقتصادية وذلك باعتبارها دراسة مستقبلية للمشروع ليتم في الأخير التوصل الى قرار فيها اما بقبول منح القرض او رفضه.

الخاتمة



يعتبر المشروع الاستثماري جزءا مهما من النظام لاقتصادي لاي بلد و بالتالي من الأهمية البحث عن طرق تمويل له وذلك لضمان استمراريته و ديمومة المؤسسات، ومن بين اهم المؤسسات الممولة للمشاريع نجد البنوك التجارية التي تقوم بمنح القروض الاستثمارية.

ومن اصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله هي تلك المتعلقة بعملية الإقراض لان الهدف الأساسي لاي قرض هو تحقيق الأرباح و قد ينجر عن هذه العملية اخطار من بينها عدم التسديد و لتفادي هذه المخاطر و التقليل منها لجأت البنوك التجارية الى تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمقترض وهذا يطلق عليه التحليل المالي والى الدراسة المستقبلية للمشروع وهذا ما يسمى دراسة الجدوى وذلك عبر معايير خاصة من أهمها معيار القيمة الحالية.

وبناء على هذه الدراسات يتم اتخاذ قرارات قبول او رفض التمويل بالقرض .

### اختبار صحة الفرضيات:

- يعتمد معظم المستثمرين في تموي المشاريع الاستثمارية و ذلك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنك التجاري مثل معدل الفائدة و فترة السماح كما تقوم بمنح الائتمان للعميل و تقديم الخدمات الاستشارية له؛
- مشكلة ندرة الموارد تجعل أصحابها يسعون جاهدين لاستخدامها احسن استخدام و هذه الأخيرة لن تتحقق الا من خلال اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مبنية على أساليب متعددة؛
- ان القيمة المضافة للمشروع التي تقدمها المشاريع الاستثمارية تنعكس على الاقتصاد حيث كلما كانت القيمة المضافة كبيرة زادت رفاهية المجتمع و نمو الاقتصاد الوطني؛
- نتيجة لتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية المتعلقة بالقروض تعددت أساليب التقييم بين التحليل المالي لدراسة وضعية المؤسسة و الدراسة المستقبلية من خلال عدة معايير من بينها صافي قيمة الحالية و مؤشر الربحية.

### نتائج البحث:

#### نتائج نظرية:

- تصاحب عملية منح القروض مخاطر متعددة؛
- التحليل المالي يعتبر اهم الوسائل التي يتم عرض نتائج الاعمال و المساهمة في تحليل الوضعية للعميل فهو يسمح بالرقابة للمؤسسة؛
- يعتمد البنك في دراسته لملف البنك على معايير منها صافي القيمة الحالية لضمان ربحية المشروع في المستقبل؛
- ان اصدار البنك لقرار منح او رفض القرض يكون مبني على دراسات معمقة لملف العميل.

#### نتائج ميدانية:

- اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت هو خطر عدم التسديد؛
- استغراق مدة دراسة القرض فترة طويلة نوعا ما بالرد على طلب القرض؛
- دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتصرت على بعض مؤشرات التوازن المالي فقط وليست كلها وبذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.

### التوصيات:

- في اطار هذا البحث ومن خلال ملاحظتنا و الصعوبات التي تلقيناها في سبيل إنجازه فاننا يمكن ان نخرج بعدد من التوصيات يمكن اجمالها فيما يلي:
- دراسة ملفات طالبي القروض بكل دقة وكذا الضمانات المقدمة في اطار الحصول على القرض لتفادي وقوع الاخطار؛
  - تجنب المشاريع التي تكون فيها درجة مخاطرة كبيرة؛
  - ضرورة متابعة ومراقبة مختلف العمليات التي تجري لمنح القرض؛

- استعمال تقنيات التحليل المالي بشكل واسع وفعال للوقوف على الحالة الحقيقية للمقترض؛
- توفير خبرات مصرفية قادرة على إدارة البنوك وفق أساليب متقدمة لمواكبة التطورات التي يشهدها النظام المصرفي العالمي؛
- الاعتماد على الطق الحديثة للتقييم خاصة دراسة الجدوى ومعايير متعددة في ظروف التأكد وعدم التأكد التي تسمح بالقراءة المستقبلية للمشروع مع الاخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات.

### آفاق الدراسة:

ان عملنا محدود تناولنا فيه بعض الجوانب المهمة في الموضوع و اغفلنا بعضها الاخر ومن اجل فتح آفاق جديدة نقتح على الباحثين و الطلبة القادمين المواضيع التالية:

- دور الرقابة المصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية؛
  - استراتيجية البنوك في مواجهة مخاطر التعثر المصرفي؛
  - دراسة الجدوى الاقتصادية في البنوك الإسلامية.
- وفي الأخير اشيد بالذكر ان ما قدمته ما هو الا جزء بسيط من دراسة عميقة، وآمل ان يقدم على العمل مساهمة ولو بسيطة في ميدان البحث العلمي.

"بعون الله وحفظه تم انجاز هذه الدراسة"

قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

– الكتب:

1. ابراهيم خزرادي، حمزة الشيعي، "الإدارة المالية الحديثة"، كلية الإقتصاد، الجامعة المصرية.
2. أحمد تميم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمان"، دار المستقبل، مصر، 1996.
3. أحمد غنيم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والإئتمان"، ط4، 1999.
4. احمد مُجّد غنيم ، "إدارة البنوك تقليدية الماضي و الكترونية المستقبل"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر 2007.
5. أسامة مُجّد الفولي، مجدى محمود شهاب، "مبادئ النقود و البنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999.
6. إسماعيل احمد الشناوي ، عبد النعيم مبارك، "اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
7. اكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود و المصارف مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، عمان، 2005.
8. أمين السيد لطفي ، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
9. بودياب سلمان، "اقتصاديات البنوك والنقود"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996.
10. جمال الدين مُجّد المرسي، أحمد عبد الله اللحح، "الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار"، الدار الجامعية، مصر، 2010.
11. حربي مُجّد عريفات، سعيد جمعة غفل، "إدارة المصارف الإسلامية"، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن، 2012.
12. حسن مُجّد سمحان ، "أسس العمليات المصرفية الإسلامية" ، دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط1، العراق، 2003.

13. حسين بلعجوز و الجودي صاطوري، "تقييم و اختبار المشروعات الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
14. حسين عمر ، "الاستثمار و العوامة"، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة ، مصر ، 2000.
15. حسين مُجّد سمحان ، سهيل احمد سمحان ، "النقود و المصارف" ، دار المسيرة.
16. دريد كامل ال شيب ، "الاستثمار و التحليل الاستثماري"، دار البازوري ، الأردن ، 2009.
17. رشاد العصار، رياض الحلبي، "النقود و البنوك"، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
18. زغيت مليكة، بوشنفير الميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ط2 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
19. زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، دار وائل للنشر، ط04 ، الأردن ، 2007.
20. سامر جلدة، "البنوك التجارية و التسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009.
21. سوزي عرلي ناثر، "مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية.
22. سيد سالم عرفة، "إدارة المخاطر الاستثمارية"، دار الراية ، ط01 ، عمان ، 2009.
23. شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008.
24. صبحي تارس قريصت، رمضان ثمة الله، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.
25. طارق الحاج، "مبادئ التمويل"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2010.
26. طارق طه، "ادارة البنوك و التكنولوجيا المعلومات"، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2007.
27. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2003.
28. طلال الكداوي، "دراسة الجدوى وادارة المشروعات الصغيرة"، دار الوفاء للطباعة و النشر ، مصر، 2007.
29. طلال كداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية" ، دار اليازوري ، الأردن، 2008.
30. طلعت اسعد عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، مكتبة الشفري، 1998.

## قائمة المصادر والمراجع

31. عاشور كنوش، "المحاسبة العامة أصول و مبادئ وفق للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
32. عاطف جابرته عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
33. عاطف ليد اندوراس ، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر ، 2006.
34. عبد الحميد عبد المطلب، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
35. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيات العمل المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
36. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "أساسيات العمل المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
37. عبد العقار حنفي، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2002.
38. عبد القادر بيجح، "الشامل لتقنيات أعمال البنوك"، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
39. عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية ، "دراسة الجدوى التجارية الاقتصادية و الاجتماعية مع مشروعات بوث"، دار الجامعية ، ط02 ، مصر، 2001، ص 13 .
40. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، "ادارة الائتمان"، دار النشر، ط1، عمان، 1999.
41. عدنان تايه، ياسين حاسب الخرشة، "أساسيات في الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2007.
42. غازي عبد المجيد الرقيبات، "المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
43. فريد راغب النجار، "ادارة الائتمان والقروض المتعثرة" ، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
44. فريد كامل آل شبيب، "ادارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012.

## قائمة المصادر والمراجع

45. فضيل فارس، "التقنيات البنكية وتطبيقات الجزء الاول"، مطبعة الموساك رشيد، ط1، الجزائر، 2013.
46. فيصل محمود الشواورة، "مبادئ الإدارة المالية"، دار الميسرة، ط 2، عمان، الأردن، 2009.
47. كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار المناهج، ط2، عمان، 2004.
48. مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
49. محفوظ جودة وآخرون، "تحليل وتقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، القاهرة، 2010.
50. مُجّد الجوهري، "الرقابة على المشروعات الاستثمارية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
51. مُجّد الصيرفي، "إدارة المصارف"، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، ط 1، الإسكندرية، 2007.
52. مُجّد أمين زويل، "دراسة الجدوى وادارة المشروعات الصغيرة"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2001.
53. مُجّد توفيق ماضي، "دراسات اقتصادية لاتخاذ جدوى القرارات"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
54. مُجّد داود عثمان، "إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره"، ط1، عمان.
55. مُجّد صالح الحناوي وآخرون، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
56. مُجّد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
57. مُجّد علي مُجّد النبأ، "القرض المصرفي"، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2006.
58. مُجّد محمود العلجوني، سعيد سامي الحلاق، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار البازوري، الأردن، 2010.
59. مُجّد مصطفى السنهوري، "إدارة البنوك التجارية"، دار الفكر الجامعي، ط1، 2013.
60. مصطفى كمال سيد طایل، "البنوك الإسلامية ومنهج التمويل"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.



## قائمة المصادر والمراجع

61. معراج هوارى وآخرون، "القرار الإستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية"، دار كنوز المعرفة العلمية ، ط1، الأردن، 2013.
62. مفلح مُجد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
63. منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، ط3، 1996.
64. منير ابراهيم، "ادارة البنوك التجارية"، المتب العربي الحديث، ط3، 1992.
65. منير شاكر مُجد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
66. مهند حنا تقولا عيسى، "إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية"، دار الراتية للنشر والتوزيع، عمان.
67. ناصر دادى عدون، "تقنية مراقبة التسيير"، مطبعة المدني، الجزائر.
68. هشام جبر، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
69. هوشيار معروف، "دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

### - مذكرات وأطروحات:

70. بوزار صافية، "تشخيص وتقييم المؤسسة في ظل الخصخصة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر، 2001.
71. خالد محمود الكحلوت، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.
72. موترفي أمال، "تسيير القروض قصيرة الأجل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2001-2002.
73. ميسوم هشام سعداوي الجيلالي، "تقييم واختبار المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2016.
74. ولد مُجد الأمين مُجد، "دراسات الجدوى التجارية للمشاريع الإستثمارية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2006.

- جرائد ومجلات:

75. أوسير منور، مغوارة فتيحة، "دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع.

ثانيا: - المراجع باللغة الأجنبية:

- Les livres :

76. Abdallah Boughaba, "projets d'investissement analyse et evaluation financière et économique", 3eme ed, Berti editions, Alger, 2015.

77. C.perochon et j.leurion , "analyse comptable gestion prévisionnelle", tome 06, les editions fouchier.

78. Farouk bouyakoub , "l'entreprise et le financement bancaire", casbah edition, 2011.

79. Jaqueteulie, "Analyse financière de l'entreprise", édition chatred et associe editeurs.

80. Roger P.Declerck , Jean-Pirre Debourse, "Principe d'analyse technique de projets d'investissement", L'Harmattan edition, Paris, 2012.